محضر الجلسة رقم 269

التاريخ: الثلاثاء 14 شعبان 1447هـ (3 فبراير 2026م).
الرئاسة: المستشار السيد يحفظه بنمبارك، النائب الخامس لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعتان وخمس وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثامنة بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،
السيدات المستشارات المحترمات،
السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين المحترمين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين المحترم لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين المحترم، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد الرحمان وافا، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أحال مجلس النواب على المجلس أربع مقترحات قوانين بعد رفضها بالتصويت وهي:

- مقترح قانون تنظيمي يقضي بتتميم القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات؛
- مقترح قانون يتعلق بحقوق المعارضة البرلمانية؛
- مقترح قانون يتعلق بالمناطق الجبلية؛
- مقترح قانون يقضي بإحداث هيئة قضايا الدولة.

وتوصلت الرئاسة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان بمراسلة يخبر من خلالها المجلس طلب السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة إعادة ترتيب الأسئلة الموجهة إليها في آخر الجلسة، لارتباطها بالتزامات حكومية طارئة.

وبناء عليه، فإن ترتيب القطاعات الحكومية المدرجة في جدول الأعمال هذه الجلسة سيكون كالتالي:

- أولا، وزارة العدل؛
- ثانيا، كتابة الدولة لدى وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة المكلفة بالإدماج الاجتماعي؛
- ثالثا، وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة.

وبطلب من الحكومة، وبعد موافقة الفرق المعنية، سيتم عرض السؤالين المتعلقين بأوضاع المسنين والمتقاعدين وبتعزيز التكفل بالأشخاص المسنين في المناطق القروية في إطار وحدة الموضوع.

كما توصلت الرئاسة بطلب من الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية يرمي إلى تأجيل السؤال الشفهي الموجه إلى وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة حول "تشجيع المشاريع الجهوية للطاقة" إلى جلسة لاحقة.

وبالنسبة للأسئلة والأجوبة الكتابية التي توصل بها المجلس في الفترة الممتدة من 27 يناير 2026 إلى تاريخه فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 4 أسئلة شفهية؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 136 سؤالا كتابيا؛
- عدد الأجوبة الكتابية: 33 جوابا كتابيا.

وفي الأخير، فإننا سنكون مباشرة بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على النصوص الجاهزة، وتليها جلسة عامة أخرى تخصص لاختتام الدورة الأولى من السنة التشريعية 2025-2026.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الأمين المحترم.

وقبل الشروع في جدول الأسئلة الشفهية، أطلب من السيد الوزير المحترم والسيدات والسادة المستشارين المحترمين احترام الوقت، لأننا مرتبطون بجلستين، الجلسة الشفوية والجلسة التشريعية والجلسة الختامية.

بالنسبة للجلسة التشريعية سيتولى رئاستها النائب الرابع للسيد الرئيس، والجلسة الاختتامية لأشغال هذه الدورة سيتولى رئاستها السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم.

وشكرا.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآني الأول الموجه لقطاع العدل وموضوعه "مآل مشروع الوكالة الوطنية لتدبير الممتلكات والمصادرة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مولاي مسعود أكناو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

حول مآل مشروع الوكالة الوطنية لتدبير الممتلكات المحجوزة والمصادرة، نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم، للإجابة على السؤال.

السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيد المستشار المحترم.

هاذ الوكالة هاذي بغينا نخلقو واحد الوكالة تقوم ببيع كل الممتلكات المحجوزة، سواء من طرف القضاء أو من طرف جهات أخرى إذا كانت.

المغرب ما فيهش هاذ الوكالة، كاين في دول أخرى، إيطاليا، فرنسا، بلجيكا، الدول الاسكندنافية، كاينة، وأنا شخصيا مشيت اطلعت على التجارب ديال هاذ الدول، نعطيكم تجربة وحدة ففي فرنسا من حيث داروها وتيبيعو المحجوزات ومن بعد نعطيكم الوضعية ديال المغرب.

المحجوزات المداخيل اللي دخلو وهو 1.44 مليار أورو اللي دخلو في هاذ الشي ديال المحجوزات، اخذاو فيها كاين واحد 212 مليون أورو هاذي الممتلكات اللي من ضبطو في الاتجار في المخدرات داخل هذه الدولة، 145 مليون أورو اعطاوها للميزانية العامة للدولة، 27 مليون خلقو واحد الصندوق ديال التعويض على الضحايا اللي ما عرفناش بحال شي واحد إيلا تعرض لشي واحد في الزنقة وضربو بالموس، أو سرقو لو أو شيء من هذا القبيل، ولقينا ذاك السيد ما عندو إمكانيات باش يخلص تتولي الدولة تتخلص، هاذ الصندوق ديال التعويض على الضحايا نحتاج إلى معركة باش نديروه في المغرب، مازال ما عندناش، دابا الواحد إيلا ما عندو را ما عندو، آش غدير لو؟

الآن المغرب، المغرب درنا هاذ الوكالة هاذي سنتين واحنا كنتفاوضو مع جهات تاع وزارة المالية، واحد المحكمة لقينا فيها 200 دراجة نارية مليوحة، لقينا السيارات، لقينا المكانات وحتى واحد ما كيبيع من عام 1956 للآن 2 ديال الشقق اللي اخذات الدولة من هاذوك المصادرات كلها ومن هذا كلهم، فجل ما نحجزه من عند المواطنين اللي كيرتكبو الجرائم كتبقى في(sous-sol)ديال المحاكم حتى كتضيع، حتى كتمشي، ما كيستفد منها حتى واحد.

آخر مرة اكتشفنا، بلغت من طرف النيابة العامة أنه تم اعتقال واحد الشخص لقاو عندو واحد 50 سيف، ذوك السيوفا ديال الاعتداء، جا باعهم شي واحد فشي محكمة وخرجوهم تيبعوهم وصافي وانتهى الموضوع.

عندما تتمشي لشي (sous-sol) ديال المحكمة كتلقى فيها (les portables) ما كيستعملهم حد، وكتلقى الدراجات النارية ما كيستعملهم حد، كتلقى كل شي اللي تصور كاين، ومن حيث كيجي المحضر كيقول لك ضبطنا لديه مثلا دبليج ولا مكانة من معدن أصفر، اشنو هو المعدن الأصفر؟ إيلا كان الذهب أنا ما عرفتو، النحاس أنا ما عرفتو ومن يتصرف في هذه الأشياء كلها؟

قلت لهم غنوقفو هاذ الشي، غادي تولي هاذ الوكالة هي اللي غادي تبقى دير هاذ الشي باش إما تبيع.. حتى السيارات اللي تيبقاو عندنا اللي تيكون فيهم التهريب أو تيكون فيه (contrebande) ولا شي حاجة من هذا القبيل، علاش كنخليهم حتى كيضيعو في المخفر ديال البلدية؟

هاذوك السيارات إما نعطيوهم للدولة في المؤسسات ديالها الأمن الوطني ولا الدرك يستعملوهم بعدا من الناحية الأمنية ديالنا، إما نبيعهم.

ومن حيث تنحجزو لشي واحد على السيارة ديالو تنخليوها عندنا حتى تيبيعو البنوات ديالها ويبيعو الموتور ديالها ويبيعو كولشي، ويجي هو يطالبنا بها، ما تنلقاو ما نعطيو، تنعطيوه الكادر ديال الطوموبيل، آش قلنا؟

قلنا نبيعو الطومبيل نخبيو الفلوس عندنا، إيلا المحكمة قالت لنا خذوهم ناخذهم، قالت لنا نردو لهم بعدا مبلغ السيارة محترم، هاذي هي الوكالة اللي تنذاكرو لكم عليها، دبا راه احنا في النقاشات الأخيرة مع وزارة المالية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد مولاي مسعود أكناو:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

بالمناسبة، نعرب لكم عن ارتياحنا للعمل الجبار الذي قمتم به لإصلاح منظومة العدالة ببلادنا، وكذلك المهن القانونية والقضائية المرتبطة بها، من أجل تخليق منظومة العدالة كأحد أهم الركائز الأساسية للأهداف الاستراتيجية الكبرى لميثاق إصلاح منظومة العدالة ببلادنا، فإننا نؤكد أن سرورنا كان كبيرا حين أعددتم قرار إحداث الوكالة الوطنية لتدبير الأموال والممتلكات المحجوزة بالمغرب، لأنه يدخل في صلب إرساء قيم النزاهة والشفافية ومحاربة الفساد والرشوة في تدبير هذه المحجوزات والانسجام مع

المعايير الدولية في هذا المجال.

علما أن بلادنا لا تزال تواجه تحديات هيكلية وقانونية في تدبير وتحصيل الأموال والممتلكات المحجوزة.

غير أنه، السيد الوزير المحترم، ونحن على مشارف نهاية الولاية الحكومية الحالية، لا نخفيكم تخوفنا من تبخر هذا المشروع الضخم الذي كنا نمني النفس أنه سيحد من تعدد المتدخلين في التدبير، مما يخلق نوعا من التشتت في المسؤوليات، كما كنا نأمل أن يحد من صعوبة التسيير والبيع التي كانت تواجه الممتلكات المصادرة من شركات أو عقارات، مما يؤدي إلى تراجع قيمتها.

السيد الوزير المحترم،

نتساءل عن غياب هذا المشروع الذي لن يكلف الدولة ميزانية كبيرة، بالعكس هو من سيعود على خزينة الدولة بمداخيل هامة، لذلك فالحاجة اليوم أصبحت ضرورية وملحة لهذه الوكالة، علما أنه سبق وأن أفدتم مرارا أن وزارة العدل أعدت مشروع قانون لإحداث الوكالة الوطنية لتحصيل وتدبير الأموال والممتلكات المحجوزة.

وعليه، طرحنا هذا السؤال لنؤكد على أهمية وراهنية هذا المشروع الذي سيعمل حتما على تعزيز النجاعة القضائية لتخفيف العبء على السلطات القضائية والإدارية في تدبير المحجوزات وضمان سرعة البيع قبل فقدان القيمة.

كما أن إحداث هذه الوكالة سيكون متناسقا مع التزام المغرب لمكافحة الجريمة المنظمة والتهرب الضريبي، وذلك في إطار مؤسساتي متخصص، مما سيساعد على تطوير وتأهيل الترسانة القانونية الوطنية.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه "الاستيلاء على أملاك الغير".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

نسائلكم السيد الوزير عن التدابير والإجراءات التي تنوي وزارتكم اتخاذها للتصدي لظاهرة السطو على عقارات الغير، وما هي المساطر القانونية والقضائية التي ستتبعونها لمواجهة المتورطين في هذا الملف؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم، الإجابة على السؤال.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الرئيس.

جوج رؤساء.

على كل، هاذ الموضوع ديال العقارات المهملة طارحة مشكل كبير، أول حاجة درنا واحد العملية ديال نحددو أشنو هي هاذ العقارات المهملة، لقينا 8299 في المغرب عقار مهمل، أي ما طرأ عليه أي تغيير في المحافظة العقارية أو بناء على التقارير اللي جاتنا من المحافظة العقارية أو من الجهات الأمنية اللي مكلفة بوزارة الداخلية وغيره.

العقارات المحفظة والمهملة 4037 رسما عقاريا، احصيناهم ودرناهم في واحد (l'ordinateur)، أي تغيير غادي يوقع تيعلن بواحد (l'alarme) أنه راه كاينة شي حاجة باش تنبحثو، درنا واحد مجموعة ديال القوانين تشددنا في الوكالة ودرنا لدى الوزارة السجل الوطني للوكالات، باش هكا اللي عندو شي وكالة يجي يسجلها في وزارة العدل، كان (notaire) كان محامي يكتبو الوكالة أول حاجة يجي يسجلها ولا تعتبر باطلة، وتشددنا فيها وضبطنا هاذ العقارات وكذلك تشددنا في المتابعات.

كاينة لجنة في وزارة العدل كيترأسها وزير العدل واللي كتبع شهريا هاذ العقارات المهملة وهاذ الوكالات باش إيلا بان لينا شي عقار، راه الإنسان حيت تيسجل العقار ديالو فالمحافظة راه ضمانة ليه، والدولة تضمن ذلك، بحال تتجي تتخلص المصاريف ديال التسجيل والتحفيظ علاه تتخلص لله؟ خص الدولة تضمن الممتلكات ديال المواطنين، لأنه الملكية الخاصة راه ينص عليها الدستور ويحميها الدستور.

ولذلك، فنحن ملزمون بحماية ممتلكات الناس ماشي لا راه دار واحد العقار، وبقات هاذيك النقطة القانونية ديال سعر العقار فذيك 4 سنين، راه احنا كنفكرو من الناحية القانونية كيفاش نسيجوها باش يبقى المواطن مطمئن على العقارات ديالو، ماشي يمشي واحد النهار للمحافظة يلقى شي واحد باع لشي واحد وهذاك باع لهذاك، وسير قلب أنت شكون اللي كيبيع.

لهذا، نحن سنتشدد في هذا الموضوع، واحنا راه كناقشو الآن كيفاش ندبرو الصيغة القانونية باش نضبطو والمواطن يكون مرتاح يعرف بأن العقار ديالو فالمحافظة راه مضبوط وراه مضمون، وإلا راه ما بقاش الملكية الخاصة فهاذ البلاد مقدسة كما ينص عليها الدستور.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس المحترم، في إطار التعقيب.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

السيد الوزير المحترم،

إن ظاهرة السطو على أملاك الغير تحولت إلى مصدر قلق حقيقي يمس جوهر الحق في الملكية، ويضرب في العمق الثقة في الأمن القانوني والقضائي

الذي يفترض أن يكون صمام أمان للاستثمار وللاستقرار الاجتماعي.

نحن اليوم أمام ممارسات منظمة تستغل الثغرات المسطرية وبطء الإجراءات، وأحيانا تواطؤ شبكات معروفة، وهو ما يجعل المواطن البسيط في مواجهة آلة معقدة تفوق قدرته على الدفاع عن حقوقه.

ما يقلق أكثر هو أن ضحايا هذه الأفعال يضطرون إلى خوض مساطر قضائية طويلة ومكلفة قد تستمر لسنوات، بينما يستفيد المعتدون من عامل الزمن لتعميق الضرر وفرض الأمر الواقع، وهذا يطرح سؤال الفعالية، هل الإطار القانوني الحالي كافي؟ وإن كان كذلك فأين يكمن الخلل؟ في النص أم في التطبيق؟ أم في الزجر؟ أم في الوقاية؟

إن المطلوب اليوم ليس فقط تشديد العقوبات، بل بناء منظومة متكاملة للوقاية والحماية، تبدأ برقمنة شاملة وموثوقة للسجلات العقارية، وتعزيز آليات التتبع والمراقبة وتفعيل المسؤولية التأديبية والجنائية في كل من يثبت تورطه في هذه الأفعال كيفما كانت صفته.

كما أن حماية الملكية العقارية يجب أن تعامل كأولوية سيادية، لأنها ترتبط مباشرة بصورة العدالة في نظر المواطن وبجاذبية البلاد كفضاء آمن للاستثمار.

السيد الوزير،

ننتظر من وزارتكم إجراءات عملية واضحة بجداول زمنية واضحة، تعيد الاعتبار لهيبة القانون وتبعث رسالة حازمة، مفادها أن الملكية الخاصة خط أحمر - كما جاء في جوابكم السيد الوزير - بأن الملكية يحميها الدستور، وأن الدولة قادرة على حماية مواطنيها من شبكات السطو العقاري، مهما كانت قوتها أو امتدادها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم،

في بضع ثواني.

ننتقل للسؤال الثالث موضوعه "مواصلة ورش إصلاح منظومة العدالة".

الكلمة لأحد الساد المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

هاذ السؤال فالحقيقة هذا هو وقتو، لأنه فعلا عشنا داخل هاذ المجلس وداخل البرلمان المغربي حركية غير مسبوقة في الجانب التشريعي فيما يتعلق بالقوانين ذات الصلة بإصلاح منظومة العدالة.

إضافة إلى التحولات لا على مستوى الأداء داخل المحاكم، وإن كان ليس من طبعي أن نجامل أو نرمي الورود على السادة الوزراء، لكن هناك عمل معتبر متميز يجب أن لا تلهينا بعض الإشكالات الجانبية أو بعض الإشاعات أو بعض التوجيهات الإعلامية عن حقيقة ما أنجز وما سينجز خلال هته الولاية في مجال إصلاح العدالة.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم للإجابة على السؤال.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

لا، غير جاملني، لأنه الفريق الاستقلالي من الأغلبية، والأغلبية فيها التحمل وفيها المجاملات وفيها كلشي، إيلا ما جاملتني الأغلبية شكون غيجاملني؟ وخاصة إيلا جاملني واحد الصديق بحالك السي الكيحل، عشرة عمر.

هو إصلاح العدالة صعب، صعب، لأن هناك هيئات وهناك هياكل وهناك مؤسسات، وهناك.. ولكن وزير العدل، ماكيفكرش فهاذ الشي، كيفكر فالدولة، أشنو هاذ الدولة اللي غتقدم واحد الخدمة قضائية للمواطن، وتحمي ذاك المواطن، لأن راه الجهة الوحيدة اللي نكن لها العز.. الجهة الوحيدة ماعندها قدرة، الجهة الوحيدة اللي هو المواطن، خصني نحميه، نحميه في مواجهة المؤسسات، نحميه في مواجهة الهيئات، نحميه فواحد المجوعة نتاع المواجهات، درناه في.. (كلام غير واضح) القوانين، راه غادي نعطيها لك فالتقرير، ما غديش نحصيها، ولكن حاولت أكثر ما يمكن طول المدة ديالي أنه نسهل الولوج إلى المحاكم.

ولكن كذلك ألا يتم بعثرة المحاكم، كلشي يجي للمحاكم، دابا الآن كنفكرو فوسائل أخرى بحال الوساطة، بحال التحكيم، بحال.. وكنخلقو ليها قوانين، واللي غادي تجيكم فالقريب، ورغم ذلك، أنا ما كنشرعش للمرحلة ديالي، أنا كنشرع حتى المرحلة اللي جاية، كنوجد القوانين ونحطها، ذيك الساعة الوزير اللي غيجي من بعدي، يشوف إيلا كانت نفعاتو زيد، بغى يغيرها يغيرها، هاذي حريته، ماغنتدخلش فيها.

الوزير من حيث كيسالي خصو يكون عندو واجب التحفظ، يدخل سوق راسو، الوزير إيلا بغى يدير شي حاجة يديرها وهو وزير، أما إيلا ما بقاش وزير يمشي يجلس فدارو، يقرا كتيبات ويطلب من الله المغفرة والرضوان، لأنه خص الواحد يعرف حدودو ويعرف احترامو لنفسو، ويعرف احترامو لواجب التحفظ.

لهذا، هاذ القوانين كلها اللي درنا والتسهيلات اللي درنا فالمحاكم، أنا الحلم اللي عندي هو أن المحاكم ما يمشيش ليها المواطن، عند بعد يدير الإجراءات كلها، لهذا مثلا غير السجل العدلي، قلنا حتى فالجماعات، نصيفطو للجماعات والمواطن مايجيش للمدينة، للمحكمة، يمشي للجماعة وياخذو، ديرنا واحد المجموعة ديال الأشياء اللي كنحاولو نمشيو فيها.

واش درنا الكمال؟ ماعمرنا غنديرو الكمال، واش درنا بعض الأشياء؟ درنا خطوات محتاجين لخطوات أخرى، حتى هاذ القوانين اللي درنا الآن، اعطيها واحد 10 سنين 15 عام، خص تعيد فيها النظر، خص تطور، علاش؟ لأنه المشاكل والقضايا ديال الناس كتطور وكتعقد، يحدثون الناس من القضايا مايحدثون من فجور.

فلهذا، خصنا دائما نفكرو، وانتوما السلطة التشريعية، انتوما كتراقبوني، وانتوما كتشوفو معيا القوانين، كنجيب لكم القوانين، فجميع القوانين، دابا جبنا العدول، ها هو غيجيكم، غنصوتو اليوم فالعشية غيجيكم، من بعد غيجي الموثقين، من بعد غيجي الخبراء، غيجيو كاملين قبل الدخول ديال أبريل.

الحاجة اللي موضوعية مرحبا، نناقشوها، ونشوفو المواطن ونشوفو هاذ الهيئات، ما نمسو بحق حد، ما نمسو بحصانة حد، ما نمسو، ولكن نديرو الحقوق متوازنة، ما نمسوش بالتوازن ديال هاذ المسألة، وأن هاذي مسألة هاذي جد.. أنا لست ذاتيا، اللي غنقول هاذ الشي ولا والو، هاذي عمرها ماكانت عندي بالعكس، وهاذ الناس اللي كيخرجو فالتظاهر أو كيوقفو ضد هاذ التغييرات، هذا حقهم كيدافعو على موقعهم، كيدافعو على الهيئات ديالهم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس المحترم، في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

شكرا السيد الوزير.

أولا، تشرفنا فهاذ الولاية التشريعية بالمساهمة في التشريع في مجالات متعددة، ويمكن أنه إيلا تدارت عملية مقارنة، غادي تكون هاذي من أكثر الولايات تشريعا في مجال العدل والتشريع، وكذلك إذا كانت غايتك المواطن، فنحن اللي جابنا لهنا هو المواطنين.

وبالتالي، كنشكرو السيد الوزير والحكومة على التفاعل مع البرلمان في عدد من القضايا تهم المواطنين، من خلال تعديلات جوهرية أدخلت على كل المشاريع التي أحيلت على مجلسنا.

إذن، المساطر المدنية والجنائية، العقوبات البديلة، الشيك، حوادث السير، قضايا كبرى ومتعددة، نأمل فيما تبقى واخا بقات غير دورة وحدة لهاذ الحكومة، أنه الدورة المقبلة نتوصلو بالمشروع ديال القانون الجنائي، باش يمكن تكون عندنا واحد الصورة مكتملة فيما يتعلق بالتشريع، باعتبار أنه عدد من القضايا مرتبطة بالقاعدة الجنائية واللي هي مؤسس لواحد العدد من التحولات.

دستور 2011 جاب مجموعة من الحقوق جاب مجموعة من الحريات ما يمكن لناش نبقاو أمام قانون جنائي لا يستجيب إلى هذه التحولات، خصوصا إذا صادقنا في الدورة المقبلة على الدفع بعدم الدستورية، سنكون أمام إشكالات دستورية في مجموعة من القواعد الموجودة في القانون الجنائي الحالي.

إذن ستكتمل الصورة والرؤية إن شاء الله إيلا الحكومة بذلت الجهد ديالها فيما تبقى من ولايتها، بتقديم مشروع القانون الجنائي، ولو في الشق المتوافق عليه، ولكن على الأقل يكون واحد النوع من التطابق بين القاعدة الدستورية والقاعدة الجنائية.

نشكر السيد الوزير كذلك على أنه هاذ مجلس المستشارين كانت له مكانة متميزة في فتح حوار مع الفرقاء.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس.. السؤال الرابع موضوعه "التحكيم والوساطة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد تم إقرار إصلاح نظام تسوية النزاعات في المغرب منذ 2022، من خلال اعتماد القانون رقم 95.17 المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية، ولا بد أن أشكركم، السيد الوزير، باسم الاتحاد العام لمقاولات المغرب على دعمكم ومواكبتكم لهذا الإصلاح، ونشيد بالمستجدات المهمة التي جاء بها هذا القانون، وعلى وجه الخصوص إلغاء إلزامية الولوج إلى قاضي الدعم الحكم وتوسيع نطاق التحكيم ليشمل الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية.

السيد الوزير المحترم،

فبالنسبة للمقاولات، لا سيما المستثمرين الأجانب، تعد إمكانية تسوية النزاعات خارج القضاء الكلاسيكي عاملا حاسما في اتخاذ القرار، لما توفره من ضمانات قانونية وحماية سمعة الفاعلين الاقتصاديين، وتحسين تدبير المخاطر.

وبالفعل، تتوفر بلادنا على كفاءات عالية المستوى ومحكمين يحضون باعتراف دولي ومؤسسات الوساطة ذات جودة، غير أن التموقع لا يفرض بقرار، بل يبنى على المدى الطويل من خلال جودة الممارسين وثقة المقاولات.

السيد الوزير المحترم،

الأكيد أنه عند قيام المستثمر بمقارنة عدة وجهات استثمارية تدخل مجموعة من العوامل بعين الاعتبار، من بينها الاستقرار الاقتصادي والسياسي وجودة الرأسمال البشري والبنية التحتية، إضافة إلى عامل بالغ الأهمية ألا وهو الأمن القضائي.

وفي إطار مواكبة تنزيل القانون رقم 95.19 ليلعب دوره الفعلي كرافعة حقيقية لتكريس الثقة والتنافسية، نقترح مجموعة من الإجراءات، من بينها:

- ✓ تضمين بنود التحكيم والوساطة ضمن عقود المؤسسات العمومية والجماعات الترابية؛
- ✓ الدعم المالي للمقاولات الصغرى والمتوسطة من خلال إحداث صندوق دعم يمكن هذه المقاولات من تغطية جزئية لتكاليف التحكيم أو الوساطة التي غالبا ما تكون مرتفعة؛
- ✓ العمل على الترويج والتكوين عبر تعزيز جهود التوعية لفائدة المؤسسات والإدارات والمقاولات العمومية؛ ونحن في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، واعون بضرورة مضاعفة الجهود من أجل جعل هذا الإجراء جزء من ثقافة المقاولات الخاصة.

وفي الأخير، السيد الوزير المحترم، نحن مقتنعون في الاتحاد العام لمقاولات المغرب باللجوء..

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت، السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم، الإجابة على السؤال.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

شوف رجال الأعمال بلاصتهم ماشي هي المحاكم، ما عندهم ما يديرو في المحاكم، رجال الأعمال، رجال الأعمال خصهم يمشيو للسوق، يمشيو للشركات، يمشيو للبورصة، يمشيو للبنوك، هذا هو المجال ديالهم.

لهذا، فاش كتاخذ واحد رجل أعمال وتجيبو للمحكمة وتجيب شي شركة للمحكمة 20 عام ولا 15 عام وهي كدور أشمن راس المال هذا؟ أشمن أرباح؟ لهذا فكرنا في هاذ القضية ديال التحكيم وديال الوساطة، ودرنا واحد المجموعة نتاع القوانين، أكثر من هكا هناك مؤسسة تابعة لهيئة الأمم المتحدة بغات تدير المقر الرئيسي ديالها ديال التحكيم الدولي في المجال ديال التحكيم، وترشحنا نحن في المغرب وهاذي سنتين واحنا كنشتغلو عليها، شفنا مجموعة من السفراء، كان التصويت في الأمم المتحدة وهاذي معركة اعتبرتها أنا معركة ديال المغرب كلو، واحنا الآن في نقاش حاد حول هاذ الموضوع ديال التحكيم.

كذلك، غادي نخلقو واحد المؤسسة ديال التحكيم في الفرع، وغادي ندفعو في هاذ المجال ديال التحكيم وأنا أعتقد بأنه المؤسسة ديالكم نتاع رجال الأعمال خصها يكون عندها مؤسسة ديال التحكيم، راه التحكيم هو اللي تيحل المشاكل ماشي هي المحاكم، وخصنا نكونو المحامين في التحكيم، وخصنا نكونو المحامين في هاذ المجال، لأنه جل الملفات اللي الآن في العالم كتمشي للتحكيم، الشركات الدولية ما بقاتش كتقبل لك المحاكم، كتقول لك ديني للتحكيم، وكتديك لأوربا وتديك لنيويورك وتديك لباريس وتديك للندن إيوا سير أنت قلب على شكون ينوب عليك، حيث تمشي عند واحد ينوب عليك كيطلب مليار، 2 مليار، في حين خصنا نكونو الأطر ديالنا هنا وهاذ المؤسسات الدولية إيلا جات غادي تكون هاذ الأطر هاذو.

أنا بغيت نقول لك هناك عناية خاصة لجلالة الملك على مجال التحكيم، إيوا قدرو أشنو هو الثقل اللي كيكون على كتاف الوزير حيث كيكون جلالة الملك عندو عناية بواحد الموضوع بحال هذا، لأنه التحكيم أصبح الآن أحسن وسيلة لحل المشاكل بين رجال الأعمال، باش رجال الأعمال يمشيو يديرو الفلوس، ما يضيعوش وقتهم بين ردهات المحاكم وبين ردهات.. كتجي المحكمة حيت ما كيكون حل، أما من حيث كيكون الحل فآنذاك ما كاين لاش يجيو للمحاكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الخامس موضوعه "تعزيز أداء المحاكم في خدمة المواطن".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

السيد الوزير،

احنا اليوم بغينا نهضرو على التعزيز ديال الدور ديال المحاكم في خدمة المواطن.

بطبيعة الحال، متفقون على أن المجهود اللي بذلتوه، السيد الوزير، هو مجهود مقدر في الخروج اليوم بجيل جديد من المحاكم، جيل محاكم يوفر خدمات ملائمة للمرتفقين.

اليوم، كذلك ما يمكن إلا أننا نثمنو المجهود اللي تيتبذل على مستوى السعي إلى رقمنة الخدمة القضائية والخدمة ديال التقاضي.

كذلك اليوم هاذ المهن الجديدة اللي دخلت المحاكم اللي هي المهن ديال المساعدة الاجتماعية والمساعدة اللغوية، يعني واحد المجهود جد جد مقدر، بلا ما نهضرو على المخطط التشريعي وما تم تنزيله اليوم.

أنا اليوم، السيد الوزير، تتكلمو على المحاكم وخدمة المواطن تنظن أن بعض التمثلات اليوم في الشارع بأن ما يقع اليوم في المحاكم، هاذ توقف المحامين عن مزاولة المهنة ديالهم في المحاكم يفسر اليوم على أنه المحامون بغاوو يدافعو على المواقع ديالهم بالدرجة رقم 1، وهذا غير صحيح، خصنا نقولو الأمور، هاذ التمثلات خصنا نحيدوها.

اليوم، المحامون واقفين تيديرو واحد الوقفة لأنهم يعتبرون، أولا دفاعا عن واحد الحق اللي هو حق الدفاع، وهاذ الحق، السيد الوزير، أنتم أكثر الناس تقديرا لهذا الحق، وقانونا سمعتها منك شحال من مرة قلتيها، قلت المحامي إيلا ما كانش المحامي غيحتج وغادي يعبر على أنه يدافع على الحق ديالو شكون اللي غادي يعبر في هاذ البلاد على الحقوق أكثر من المحامين؟

ثانيا، واحد القضية باغي نقولها المحامي اللي ما قادرش يدافع على راسو راه ما يقدرش يدافع على الموكل ديالو، بالتأكيد.

المحامي اللي ماشي نزيه، ماشي مستقل، ماشي كفء، ماشي قادر على أن يجابه أنا كنعتبرو غير جدير بأن يتحمل هاذ المسؤولية.

المسألة الأخيرة اللي بغيت نختم بها، السيد الوزير، احنا، أنت أولا محامي قبل أن تكون وزيرا، وأنت وزير أنت محامي، وبعد خروجك إلى التقاعد أو بعد خروجك من هاذ المهمة ديال الوزارة ستظل محاميا، ولو أنك مشيتي لدارك السيد الوزير، غادي تبقى ديما محامي، لذلك أنا تنقول هذاك الخطاب اللي درتي، السيد الوزير، في طنجة وملي قلتي لهم هاذ الكلام كتبتو وأنا اليوم اللي تنلقيه عليكم السادة المحامين، السادة النقباء، أنا بغيت هذاك النفس أن يكون حاضرا ونخرجو لواحد..

واحنا مستعدين كبرلمانيين للقيام بالوساطة لإيجاد حل، وما تنظنش أنه الحل الوحيد لأي إشكال بغا يكون كيف ما بغا يكون، الحل الوحيد ديالو هو الحوار، وكاين أنا متيقن أن النوايا كاينة، ونوايا صادقة للجلوس إلى طاولة المفاوضات، وغادي نلقاو الحل إن شاء الله، وما يمكن إلا نكونو في مستوى هاذ البلد وفي مستوى التنمية التي يريدها صاحب الجلالة لهذا الوطن.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم، للإجابة على السؤال.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد النقيب، عفوا السيد المستشار.

أنا مستعد هاذو محامون من حقهم يديرو إضراب، من حقهم واش من حقهم يديرو الإضراب، ماشي حقهم يديرو الإضراب؟

هاذي مسألة قانونية ما ندخلش فالتفاصيل ديالها، ولكن أنا كنتظر نتلقاو مع الأحزاب السياسية وطلبت من الأحزاب السياسية يعطيونا أشنو بغاو هاذ الناس.

تيقولو لي مسيت بالاستقلالية يقولو ليا فين، مسيت بالحصانة، يقولو ليا فين يناقشو معايا، فين دابا القانون؟ أحاله السيد رئيس الحكومة على البرلمان، هاذ الإحالة هاذي غادي تخليكم أنتوما الملف بين أيديكم، يعطيوكم شنو هوما التغييرات اللي بغاو وناقشها معكم، اللي موضوعي وغنخلي مسؤوليتكم اتجاه الدولة ومسؤوليتكم تجاه المؤسسات.

الحاجة اللي موضوعية أنا أسيدي مستعد ناقشها، بغيتو ترفضوها نرفضوها، أنا تنسحاب واش الاستقلال هو اللي فالمعارضة دابا الأحرار اللي ولى فالمعارضة.

فلهذا، شفت الرشدي وهي تطيح ليا الفكرة، فلهذا أنا ما عندي إشكال، عنداك تعتقدو أن عندي موقف من المحامين، لأن إيلا ما كنت وزير كون حتى أنا كنتظاهر، لو ما كنت وزير حتى أنا نوض الصداع طبيعي جدا.

ولكن، أنا بغيت شي حاجة مكتوبة، بغيت شي ملاحظات، ما يقول ليش سحب القانون، هاذي مسألة دستورية، المؤسسة اللي عندها الحق تجيب القانون هي الحكومة، والبرلمان يبت فيها ويصوت. السحب أشنو هو السحب دابا؟ متقومش المؤسسات الدستورية بمهامها التشريعية؟ صعيب عليا.

لهذا، السيد المستشار، وأنت محامي وزميلك بيمينك محامي، أنا كنتظر جيبو ليا واعطيوني الملاحظات ونجلسو، ما عندي إشكال ونجلس معكم ونوافق، وإيلا بغيتو كاع نشروها للرأي العام ننشروها للرأي العام واللي كتضر المحامين أنا مستعد نتنازل عليها ولا نعوضها ولا نصلحها ولا نقادها.

اللي فيها مساس بالمحامين، أنا مستعد بلا ما ندخلو فالشعارات وفالمواجهات ديال الكلام، أنا ما عندي رغبة أنا بغيت ندير.. أنا اللي تيهمني هي أن مهنة المحاماة تحتاج إلى تغيير وغنديرو هذاك التغيير، هاذي مدة وهاذ الملف جيت أنا للوزارة ولقيت 5 وزراء مرو على هذا الملف، اسمح لي ما غنبقاوش هكا، خصنا نقررو واحد النهار وإلى كان ضروري القرار.

إيلا كنت سألعن وسأشتم وسأهان من أجل باش نصلح مهنة المحاماة، أنا مرتاح ومرحبا ما كاين حتى مشكل، وأنا أنتظركم تجيبو ليا الملاحظات ديالكم وأنا مستعد، جيبوها ليا مكتوبة باش نجاوبكم مكتوب باش كل واحد يتحمل مسؤوليو اتجاه التاريخ.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم، في 10 ثواني.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

كنتي السيد الرئيس مولف تزيدنا شي بركة.

ما كاين باس.

السيد رئيس الجلسة:

متبوعين بجلستين، جلسة تشريعية وجلسة اختتامية.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

ما بقا عندي ما نعقب، اليوم السيد الوزير عبر بشكل واضح على أنه مستعد للحوار ومستعد لتقبل حتى حاجة ما تعتبر سقفا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السادس موضوعه "استكمال المخطط التشريعي المتعلق بإصلاح منظومة العدالة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

أنا بدوري، السيد الوزير، ربما هاذ النقاش اللي سبقني ليه لا فالسؤال الثاني ولا فالسؤال ما قبلي، أنه حتى أنا غيحرك فيا هاذ الاستفزاز على أننا ناقشو هاذ الأزمة اللي ربما على أنها الواقع لا يرتفع.

السؤال حقيقة يتعلق بالحصيلة ديال المخطط التشريعي في مجال منظومة العدالة.

طبعا، أنا حتى أنا أقولها بصدق - ليس مجاملة ولا في إطار أننا نرشقوكم بالورود - فعلا أبصمتم في هذه الولاية على حصيلة متميزة وجد متطورة، والأمل ديالنا في هاذ اللحظة على أنه هاذ المرحلة المتبقية ننهيها بنفس الشغف اللي في الحقيقة أحيانا على أنه احنا تنلقاو صعوبة على أنه نلقاو واحد الجواب، أنه السيد وزير العدل عبد اللطيف وهبي كيف عرفناه داخل المؤسسة التشريعية ماشي هو الوزير في الفضاءات الافتراضية، لأننا عشنا معكم واحد اللحظات اللي برهنتو على أنكم رجل حوار، رجل نقاش، رجل إنصات.

ولذلك، من هاذ المنبر نناشدكم على أنه فيما يتعلق بالعلاقة ديال وزارة العدل مع المحامين على أنكم تمضيو فيها بنفس النفس، النفس ديال الركون إلى الحوار والإنصات، بهدف أنه نلقاو حلول لهاذ الأزمة.

حتى الطرف الآخر، أنا لا أعتقد على أنهم ما باغيينش الحل، باغيين الحل.

طبعا هاذوك الأسس والكليات ديال هاذوك المطالب ديال السادة النقباء وديال الممثل الشرعي ديال المحامين، اللي كلنا مجمعون عليها كبرلمان، كحكومة، كطيف سياسي، كحزبي، حينما نتحدث عن المطلب ديال تكريس الدفاع كحق وكسلطة قوية، تنظن على أنه هذا مطلب مشروع، تحصين أو الدود عن المبدأ ديال الحصانة ديال المحامي، تنظن على أنه هذا مطلب مشروع، الانتماء والهوية ديال المحاماة، أعتقد على أنها كما كرسها ظهير 1993 حق مشروع.

طبعا، يبقى الأفق على أنه حينما نتحدث عن تكريس واحد القانون اللي يضمن لنا القوة ديال الدفاع، فبنفس النَّفَس ناضلنا عليه فيما يتعلق بتكريس السلطة القضائية وتكريس النيابة العامة، وطبعا هاذ الأمر هذا يصب في نهاية المطاف في مصلحة المواطن، اللي خصو سلطة قضائية قوية، سلطة نيابة عامة قوية وسلطة دفاع قوية.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم الإجابة على السؤال.

انتهى الوقت السيد المستشار.

السيد وزير العدل:

السيد الرئيس،

السيد المستشار،

أنا غير باش نكونو واضحين، دابا راه ماكاين إشكال، أشنا هو الإشكال؟ أنا تنقول جيبو ليا وأنا مستعد، فين كاين الإشكال؟

جلسو مع السيد رئيس الجمعية، راه السيد النقيب رئيس الجمعية شخصية محترمة، وفي الحقيقة أنا تعامل معايا ومازال تيتعامل معايا بشكل محترم، ما عندي معه خلاف، هذا تقدير الأشياء، السادة النقباء كذلك ديال الهيئات النقيب دالرباط راه مازال النقيب ديالي، إلى بغيت شهادة العمل غادي نجيبها من عندو، من رئيس الحكومة أو لا من عندو هو كمحامي، بحال بحال.

لهذا ما عندي إشكال، أنا اللي بغيت غير نكونو واضحين، آش بغيتو؟ ما هي النصوص اللي تتعتبروها بأنها.. ؟

جلسو مع الأحزاب، طلبو منهم الأحزاب اشنو بغاو، مازال ما وصلني والو، ماعرفت واش الأحزاب مخبينها أو لا أشنو كاين.

أخيرا، ناض نقيب محامي من الدار البيضاء تينتقد حزب الأصالة، آش دخل الحزب في خلاف مع المحامي، تيتضامن مع وزير العدل ديالو أنا مسؤول في الحزب، من حقو يتضامن معيا، ولكن يولي يخرجو جوج المحامين ويبداو ينتاقدو حزب الأصالة، آش دخلهم؟ باش وصلهم؟ اليوم يتكلمو على المهنة ديالهم ويتكلمو على حقوقهم المهنية، هذاك شغلهم، إيو غدا الحزب يدير موقف ثاني من النقابة ديال الدار البيضاء راه ما عندها حتى معنى، احنا رفضنا هاذ القضية هاذي، وغضينا الطرف عليها، لأنه ما بغيناش نزلو لهاذ المستوى.

ولكن، أنا تنقول لكم للمرة الأخيرة، سيرو جلسو مع جمعية هيئة المحامين، خذو من عندها الملاحظات، انتوما تتعرفو المهنة أكثر مني، ونجلسو وقولو ليا هاذ النقطة فيها مساس بالحصانة، هاذ النقطة فيها مساس بالحريات، هاذ النقطة وناقشها معكم، أنا موجود، ومستعد ناقشها، عندك صحابكم واش الأمور ساهلة، راه المسؤولين ديال حزب الاستقلال داخلين في مواجهة في هاذ الموضوع معايا وتيعتبرو واحد المجموعة ديال الملاحظات، ومن حقهم، عندهم تصورهم، عندهم نقبائهم، عندهم المحامين ديالهم، من حقهم يعطيو الرأي ديالهم.

ولكن، لحد الآن أنا تنطلب، أنا جبت واحد القانون، مزيان، خايب، هذا اجتهاد ديال البشر، إذا أصبت فلي أجران وإذا لم أصب فلي أجر واحد، مزيان.

أجيو قولو ليا أش كاين، أعطيوني النقط، ما يمكنش نجلس مع هاذ الناس 3 سنين ويجيو يقول لك ماكاين نقاش، لا ماكان والو، ما يمكنش ثلاث سنين وأنتا كنجلس معكم أشنو كنت تندير؟ ما يمكنش يجي يقول لك راه اتفقت معاك وتراجعت، مزيان اعطيني الاتفاق اللي درت معاك باش

نتراجع عليه.

شوف أنا هذو النقباء ديالي والمحامين ديالي ولن أكون لئيما مع هذه المهنة، ولكن نكونو واضحين، الدولة لا تتصرف بتلقائية وبردود فعل، الدولة تتصرف بناء على وثائق وعلى مستندات، أنا جبت القانون ها هو أعباد الله، عندكم ملاحظات أراهم ليا، أنا مستعد نتناقش ولكن حددو ليا الملاحظات، والمحاكم مؤسسات من مؤسسات الدولة نتاع الدولة ماشي ديال جهة أخرى.

لهذا، المواطن يجي يدخل، أي محامي بغى يجي يدير الإضراب يجي يضرب واللي بغى يدير الإضراب يجلس في المكتب ديالو، واللي بغى يدخل المحكمة يدخل المحكمة، ورغم ذلك غطينا الطرف عن تصرفات معينة احتراما لهم كمحامين.

فنبقاو في إطار القانون راه أفضل حاجة هو نبقاو في إطار القانون، وانتوما عملكم دستوري كينظمو القانون، ديرو عملكم الدستوري، ديرو الوساطة، راه انتوما اللي تديرو الوساطة، ديرو الوساطة مزيان، سيرو شوفو الجمعية، شوفو النقيب وأنا موجود، وديو معكم السيد الرئيس حتى هو.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السابع موضوعه "إصلاح منظومة العدالة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

يشكل ورش إصلاح منظومة العدالة ركيزة أساسية لتوطيد دولة الحق والقانون وتحقيق الأمن القضائي، خاصة مع التوجه الاستراتيجي لجعل سنة 2026 محطة فاصلة لتعميم العدالة الرقمية.

غير أن الواقع الميداني يسجل تحديات مقلقة تعيق هذا المسار، فالاحتقان الذي تعيشه المحاكم إثر الاحتجاجات المفتوحة لهيئات المحامين، احتجاجا على بعض المقتضيات التشريعية المستجدة، وهو ما تسبب في تعطيل مصالح المتقاضين والمساس باستمرارية المرفق العام القضائي.

وهنا نؤكد، من منطلق مسؤوليتنا، أن المحاماة ليست مجرد مهنة، بل هي شريك استراتيجي لا محيد عنه في إقامة العدالة وجناح شامخ من أجنحة العدالة للمساهمة في حماية الحقوق والحريات، بحيث لا يمكن تصور نجاح أي إصلاح قضائي أو تحول رقمي دون إشراك فعلي وحقيقي للمحامين، باعتبارهم شريك أساسي.

وبناء عليه، نسألكم عن الرؤية التدبيرية للوزارة لتجاوز هذه الأزمة؟

وما هي المقاربة التشاركية التي ستعتمدونها لضمان تنزيل إصلاحات تشريعية وهيكلية تحظى بالتوافق وتصون حقوق جميع مكونات العدالة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم، الإجابة على السؤال.

السيد وزير العدل:

شوف، راه ما كايناش أزمة، كاين خلاف، لأنه تتغير، شوف حيت واحد تيكون تيعيش في واحد الوضعية قانونية ومؤسساتية لمدة 43 سنة، غير تتمسها له تيتخلع، عادي جدا، عندي هاذ الشي مع المفوضين، عندي هاذ الشي مع المحامين، وغدا غادي يكون عندي مع جهات أخرى، وأنا مستعد لها وما عندي إشكال، لأننا أولا أنا تنتناقشو الحوار مفتوح وكذا مفتوح، وتنعبر على وجهة النظر، أما الاتحاد الدستوري التحق بالأغلبية أما المعارضة معايا.

لذلك، فأنا مقتنع بأنه هاذ المشاكل كلها غادي يحلها الحوار، وأنا مستعد لهاذ الحوار، ولكن الحوار لا يمكن أن يكون مجديا وناجحا إلا إذا كان من منطق الدولة.

نحن نشرع للدولة ومؤسساتها، لا نشرع لا للهيئات ولا للأفراد ولا للمصالح، نشرع للدولة. أنا غادي نموت وغادي يبقى القانون، وغادي يجي واحد الوزير آخر غادي يعطي وجهة نظر أخرى، ولكن باش نرضي شي طرف غير فقط لأنني وزير أو نفكر بعقلية انتخابية أو بشي من هذا راه ما ندیرها، راه ما ندیرها، ندير اللي معقولة، واللي معقولة أنا مستعد، أنا مراقب من طرف مجلس المستشارين ومن طرف مجلس النواب، ومجلس النواب فيه محامين متألقين في مستوى عال، هما يراقبوني في المجال المهني والنصوص.. لأن كاين خلفيات مهنية، والمستشارين تيراقبوني في التوجهات العامة كلها، بما فيه المصلحة ديال المؤسسات والتشريع.

أنا مستعد، العيب والعار إيلا قلت ما مستعدش، امتى سديت المكتب؟ امتى سديت المكتب ديالي على جمعية هيئة المحامين، امتى هاذ المسؤولين ديال الجمعية، امتى هاذ المسؤولين ديال الجمعية إمتى قلت لهم لا؟ دابا كانو كيمشيو وكيجيو وباستمرار وكنتناقشو، واخا مزيان هاذ الشي كلو اللي خرج ماشي خايب، هاذ النقاش اللي درنا في 3 سنوات واقولو لنا علاش كنا كنجلسو كنتناقشو؟ ما هي النقط اللي التقينا فيها وما هي النقط اللي اختلفنا فيها؟ نخرجوها، أنا ما بغيتش نخرج، أنا كنعتبر نفسي رجل دولة، ما كنخرجش الأسرار ما كنخرجش أشنو كيتقال، أهان، كنخرج الكلام عليا ونقول لك سمعت اليوم بأنه رئيس الجمعية اتصل بيا 2 الخطرات وما جاوبتوش، ما اتصلش بيا، وما يمكن ليش أخلاقيا ومحنيا، بغض النظر على كولشي، أن يتصل بي النقيب كيفما كان ولا أرد عليه، هاذي ما عنديش، وخاصة إذا كان رئيس الجمعية.

فأنا كننتظرهم ولكن ما غاديش نشوفهم أنا، يشوفوهم السادة المستشارين والسادة النواب، لأنه الملف الآن تحال على السلطة التشريعية يديرو خدمتهم وفقا للدستور، ويجيو عندي أنا مرحبا، أنا نجلس معكم وإيلا بغيتو نجلس معكم أمام الملأ ونجلس معكم والصورة كتخرج في الفيسبوك ولا تخرج في التلفزيون أن مستعد، راه اللي غنقول لا غنقول لا، واللي غا نقول إيبه غنقول إيه أمام الملأ، را ما عندي ما نخبي، أنا اللي كتهمني هي الدولة في آخر المطاف، أنا مهووس بهذه التي اسمها الدولة.

انتهى الموضوع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيد المستشار المحترم، في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

السيد الوزير المحترم،

بداية، لا يسعنا إلا أن نثمن العمل المتواصل والمجهودات الكبيرة التي تبذلونها على رأس الوزارة، وخاصة شجاعتكم في فتح أوراش مهيكلة كالتحول الرقمي وتحديث البنية التحتية للمحاكم، وهي خطوات ندرك جيدا كما يدرك الجميع أهميتها في مسار النهوض بمنظومة العدالة.

لكن، السيد الوزير، وبقدر اعتزازنا بهذه الطموحات، فإننا ننقل إليكم انشغالنا العميق بالواقع الميداني الذي تعكسه لغة الأرقام الصادمة.

فالمرفق القضائي يعيش اليوم هدرا للزمن القضائي بتأجيل أزيد من 150.000 جلسة بسبب الاحتقان القائم، وهو ما يعني ضياع حقوق آلاف المتقاضين وتراكم الملفات بنسبة تجاوزت 40% مقارنة بالسنة الماضية.

وفي الجانب المرتبط بورش العدالة الرقمية فإن النجاح الذي تراهنون عليه لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن انخراط المهنيين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

أنا فقط الرقم اللي قلتي راه خاطئ ما صحيحش، أنا اللي عندي الارقام ماشي أنت، وإيلا كنتي كتطلب لي الأرقام نعطيك الأرقام ما عندي ما نخبيو.

السيد رئيس الجلسة:

ونشكر السيد الوزير المحترم على مساهمته القيمة معنا.

ونرحب بالسيد كاتب الدولة لدى وزير التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة المكلفة بالإدماج الاجتماعي.

وننتقل للسؤال الموجه له وموضوعه "البحث الوطني الثالث للإعاقة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد صبحي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم السيد الوزير المحترم عن التدابير التي تم اتخاذها لإنجاح البحث الوطني الثالث حول الإعاقة، وعن الصيغ الكفيلة باستثمار النتائج ولتحسين البرامج لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم، للإجابة على السؤال.

السيد عبد الجبار الرشيدي، كاتب الدولة لدى وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، المكلف بالإدماج الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال الهام.

لا بد نذكر أنه آخر بحث وطني حول الإعاقة أجري في سنة 2014، واعطى نسبة ديال انتشار الإعاقة في المغرب 6.8%، في 2024 جا الإحصاء العام للسكان والسكنى واعطى النسبة ديال 4.8%.

كنعرفو أن الطبيعة ديال الإحصاء هو إحصاء عام ماشي متخصص حول موضوع معين، فكان لا بد من بعد 10 سنين ملي وصلنا لـ 12 سنة أنه نديرو البحث الثالث حول الإعاقة لتحيين المعطيات ونعرفو الحالة الحقيقية ديال الإعاقة والنسب ديال الانتشار ديال الإعاقة على مستوى الترابي وطبيعة هذه الإعاقات اللي موجودة.

الهدف ماشي هو نحصلو على أرقام ونديرها فالرفوف، بل أنه يتم اعتمادها فالسياسات العمومية، فالبرامج العمومية والسياسات العمومية والمخططات، كنمدو جميع القطاعات، لأن هذا الأمر لا يتعلق بالقطاع ديال الإدماج الاجتماعي فقط، هاذي مسؤولية عرضانية ديال باقي القطاعات وباقي المتدخلين، نمدوهم بالخريطة الحقيقية ديال الإعاقة فبلادنا، وأشنو هي الإكراهات اللي كيواجهوها الأشخاص في وضعية إعاقة اللي كنحول دون الاندماج الاجتماعي ديالهم، دون المشاركة الاجتماعية، دون التمدرس ديالهم، دون استفادتهم من الخدمات الصحية وغيرها، باش كيمكن لنا نتجاوزو هاذ العوائق اللي كاينة.

الهدف تكون عندنا خريطة وطنية للإعاقة، ولكن خرائط جهوية، علاش خرائط جهوية؟ باش نعطيو لجميع الجهات هاذ الخرائط لاعتمادها فمخططات

التنمية الجهوية وكذلك فمخططات التنمية الترابية المندمجة، باش الجميع يساهم فهاذ الورش الهام جدا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم، في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد صبحي:

شكرا السيد الوزير المحترم.

أشكركم على التوضيحات والبيانات التي جاءت في جوابكم، والتي تعكس بحق التزامكم وانخراطكم الجدي في تدعيم وتطوير السياسات العمومية الوطنية الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة.

كما نستثمر هذه الفرصة في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لننوه بمجهوداتكم ومبادراتكم المتميزة الهادفة لتعزيز إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة في بلادنا.

السيد الوزير المحترم،

القيام بهذا البحث الوطني مبادرة جد إيجابية وأمر مهم وأساسي من أجل بناء سياسة عمومية متوازنة وفعالة، تنسجم مع التوجيهات الملكية السامية، التي ما فتئ جلالته يؤكد عليها، من أجل تمتيع هذه الفئة من المجتمع المغربي بحقوقهم الدستورية كباقي المواطنين والمواطنات وتعزيز إدماجهم السوسيو اقتصادي وكفالة كرامتهم.

السيد الوزير المحترم،

خلاصة هذا البحث الوطني يجب العمل على حسن استثمارها بشكل فعال، بوضع الأطر المؤسساتية والقانونية والتنظيمية المناسبة من جهة، ومن جهة أخرى صياغة البرامج والمشاريع المتناسبة مع حاجيات ومتطلبات الواقع الحالي لهذه الفئة من المجتمع.

ومن أجل تحقيق الغايات المثلى من هذا البحث الوطني، نقترح عليكم، السيد الوزير المحترم، أن يتم:

- أولا: تعزيز التواصل والحوار وعلى أوسع نطاق ومع مختلف الفرقاء لبناء تملك وطني، لخلاصات هذا البحث؛

- ثانيا: استحضار الخبرة الدولية والممارسات الفضلى في هذا المجال للإدماج الفعال للأشخاص في وضعية إعاقة؛

- ثالثا: بناء برامج تعاقدية واضحة الالتزامات تحقق الالتقائية بين مختلف الفاعلين والمتدخلين في صناعة القرار العمومي مركزيا وترابيا؛

- رابعا: خلق تعبئة مجتمعية بين مختلف الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والمجتمع المدني من أجل الانخراط في البناء والمساهمة الفعالة في تنزيل مضامين البرامج التعاقدية.

وبالمناسبة، السيد الوزير المحترم، أؤكد أن أطرح عليكم موضوع في غاية الأهمية، ألا هو مشكل التكفل بالمرض ما قبل الإعاقة، تتمثل لنا حالة طفل ببلدية "تالمست" إقليم الصويرة، يعاني من مرض الضمور العضلي، للأسف هاذ المرض في ارتفاع كبير، سيؤدي لا محالة للإعاقة الحركية، إذا لم يتلق علاجا، وهاذ العلاج كيتكلف أكثر من 300 ألف درهم.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم، للرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، المكلف بالإدماج الاجتماعي:

شكرا السيد المستشار على الاقتراحات ديالك الوجيهة.

وفي الحقيقة احنا نشتغل وفق واحد المقاربة اللي هي تشاركية، هاذ البحث ما كنديروهش بوحدنا، كنديروه طبعا مع الوزارة، ولكن كذلك معنا المندوبية السامية للتخطيط التي راكمت تجارب مهمة جدا، وتعتمد المعايير الدولية كما هي متعارف عليها فالعالم.

وكان كذلك المرصد الوطني للتنمية البشرية، وعلى المستوى الأممي كاين معنا صندوق الأمم المتحدة للسكان، فهاذ التشكيلة كلها غادي نشتغلو طبعا وغنتصنتو للجمعيات ديال المجتمع المدني العاملة فالمجال، وكنشتغلو على إن شاء الله غنوصلو لواحد العينة جد مهمة جدا هي العينة ديال 20.000 أسرة موزعة على مختلف جهات المملكة باش يكون واحد التمثيلية وازنة في هذا الإطار.

فيما يتعلق بآخر نقطة أثرتموها السيد المستشار، تتعلق بالوقاية، الوقاية هاذي عندنا أولوية في المخطط ديال النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير.

السؤالين الثاني والرابع المتعلقين بـ "أوضاع المسنين" تجمعهما وحدة الموضوع، وبطلب من السيد كاتب الدولة وبعد استشارة الفريقين المعنيين وموافقتهما، سيتم عرضهما دفعة واحدة.

والبداية مع سؤال فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، وموضوعه "أوضاع المسنين والمتقاعدين".

الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

عن أوضاع المسنين والمتقاعدين، نسائلكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه "تعزيز التكفل بالأشخاص المسنين في المناطق القروية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد كاتب الدولة،

عن تعزيز التكفل بالأشخاص المسنين في المناطق القروية، نسائلكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير المحترم للرد على السؤالين المتعلقين بالأشخاص المسنين.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، المكلف بالإدماج الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسيد المستشار المحترم،

هاذ السؤال مهم جدا وسبق تناولناه، ولكن نظرا لراهنيته غيبقى يتداول كل مرة.

كيف ما في علمكم أنه المغرب يعرف تحولات ديمغرافية كبيرة جدا، القاعدة ديال المسنين تتسع والقاعدة ديال الشباب تتراجع، اليوم عندنا 5 ملايين حسب الإحصاء ديال 2024، 5 ملايين مسنين وغنوصلو فـ 2050 لـ 10 ملايين مسنين.

انتقلنا من الأسرة - كما تعلمون - الأسرة الممتدة اللي فيها 7 ولا 8 أفراد الأسرة إلى الأسرة النووية.

نسبة الخصوبة فالخمسينات والستينات كانت فوق 6.5% حتى لـ 7%، اليوم احنا فـ 1.97% ماكاملاش حتى 2.

هذا كيطرح تحديات كبيرة جدا، واش الاختيار أنه نمشيو في بناء المراكز ديال الإيواء وديال المسنين وديال دار العجزة؟ ما أعتقد أن هذا اختيار يتلاءم مع نموذجنا الاجتماعي والنفسي والتاريخي والثقافي والقيمي.

لهذا، اعتمدنا فالوزارة ديال التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة أطلقنا واحد السياسة أسرية مندمجة، وعلى المقاربة الأسرية لمواكبة الأسر اللي عندها صعوبة واللي كتعيش هشاشة واللي كتعيش فقر، نواكبو معهم ونلبيو الحاجيات ديال المسنين اللي كيحتضنهم داخل الأسر، فالدعم كيكون دعم للأسر لبقاء المسنين داخل الحضن ديال الأسر ديالهم.

ولكن، هذا ما كيمنعش أنه قدمنا بدائل وقدمنا جيل جديد من الخدمات اللي هو النوادي النهارية للمسنين، أي أنه المسن كيجي كيخرج من دارو اولادو كيمشيو يخدمو كيجي لهاذ النادي النهاري كيتلقى بعض الخدمات الصحية الأولية، يمكن لو يمارس الرياضة، يمكن لو يقرى كتاب وكيدوز النهار ديالو كله فهاذ النادي وفالعشية كيرجع لدارو ملي كيرجعو أولادو كيتلاقى معهم وكتكون الاستمرارية ديال القيم ديال العائلة وديال التماسك الاجتماعي.

اطلقنا كذلك الخطة الوطنية للنهوض بالشيخوخة النشيطة 2023-2030 لأنه كنعتبرو أنه المتقاعد إيلا وصل لسن التقاعد ماشي نهاية مسار، هي بداية حياة جديدة، وكاين المتقاعدين الذين راكموا خبرات مهمة جدا كل في مجال اختصاصه، أنه قادر ينقل هاذيك الخبرات اللي عندو للجيل الجديد من الشباب إلى غير ذلك، سواء في إطار تطوعي وسواء فذاك القانون ديال الإطار ديال التطوع بعوض، هاذ الأمر مهم جدا باش يكون هاذ التجسير ديال الأجيال والتضامن ديالها فيما بينها.

إلى جانب هذا نقوم بتطوير مهن الرعاية الاجتماعية للمسنين في إطار القانون رقم 45.18 المتعلق بتنظيم مهنة العاملات والعاملين الاجتماعيين، اللي هو واحد الورش مهم جدا، من شأنو أنه يخلق فرص الشغل.

اليوم، كاين واحد العدد من العائلات ميسورة وقادرة تأدي واجبات لهاذ العمال الاجتماعيين، خصنا تنشتغلو احنا باش نأهلهم باش يمكن يقدمو هاذ الخدمات طبعا في إطار تعاقدي مع الأسر، وعندنا برامج ديال التكوين وتقوية القدرات في مهن المساعدة الاجتماعية.

لا بد نقول أن عدد مؤسسات الرعاية الاجتماعية في بلادنا هو 92، منها 72 مؤسسة مرخص لها، اللي تيدخل لها هو الإيواء الدائم أو الاستقرار الدائم، الناس اللي ما عندهومش معيل وتيعيشو في واحد الوضعية اللي هي صعبة جدا، يتم دراسة الملف ديالهم ويتم قبولهم في إطار هاذ مؤسسات الرعاية الاجتماعية، اللي تتوصل عدد المستفيدين ديالها 7900 شخص.

على مستوى الدعم الاجتماعي المباشر، لا بد نقول أنه 1 مليون و300 ألف مستفيد اللي تيفوق العمر ديالهم 60 سنة يستفيدون من هاذ الدعم المالي المباشر.

ثم كاين فيما يتعلق بالتحملات ديال الصناديق، سواء (CNSS[1]) أو (CNOPS[2]) فاليوم عندنا 8.5 من المنخرطين في (CNSS) تيستافدو من 36.7% من النفقات من (remboursement) اللي تتقدم (CNSS)، وفي القطاع العام عندنا 18.1% من المنخرطين في صندوق منظمات الاحتياط الاجتماعي تيستافدو من النفقات ديال هاذ الصندوق، 45.2%

[1] **C**aisse **N**ationale de **S**écurité **S**ociale.

[2] **C**aisse **N**ationale des **O**rganismes de **P**révoyance **S**ociale.

من النفقات.

وهذا تيبين طبعا، هذا مفسر، لأنه الإنسان ملي تيكبر عاد تتجيه الأمراض المزمنة، عاد تتجيه واحد العدد من الاحتياجات الصحية إلى غير ذلك، وكاين هاذ النوع ديال الخدمات والنوع ديال الخدمة اللي تيقدموها في إطار التغطية الصحية والحماية الاجتماعية بشكل عام.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إن الحديث عن المتقاعدين والمسنين ليس حديث إحسان أو شفقة، بل حديث عن حقوق مكتسبة وكرامة إنسانية نص عليها دستور المملكة المغربية.

السيد الوزير،

نحن أمام فئة بنت وقدمت الغالي والنفيس من أجل هذا الوطن بعملها وعرقها وتضحياتها، ثم تواجه اليوم بسياسات تقزم كرامتها وتدفع بها نحو التهميش والفقر.

السيد الوزير،

أي منطق هذا الذي يجعل متقاعدا بعد 35 سنة أو 40 سنة من العطاء في خدمة هذا الوطن عاجزا اليوم عن اقتناء دوائه؟ وأي عدالة اجتماعية هذه التي تترك مسنا يختار بين أداء فاتورة الماء أو فاتورة الكهرباء أو شراء الأدوية؟

السيد الوزير،

إن الحكومة تتحمل كامل المسؤولية السياسية والأخلاقية، فبدل إصلاح حقيقي وعادل لأنظمة التقاعد، اختارت أسهل الحلول وأقساها اجتماعيا رفع من سن التقاعد، الرفع من الاقتطاعات، وكل ذلك على حساب المتقاعدين والأجراء.

السيد الوزير،

ما نعيشه اليوم هو إقصاء ممنهج للمسنين، غياب سياسة عمومية واضحة للمتقاعدين، ضعف رهيب في الرعاية الصحية للمتقاعدين، مساطر إدارية معينة ومعقدة للمتقاعدين.

ونطالب في الاتحاد العام للشغلين بالمغرب بـ:

- الزيادة الفورية والملموسة للمعاشات، وليس زيادة رمزية؛
- ضمان تغطية صحية حقيقية للمتقاعدين تشمل الأدوية والأمراض المزمنة؛
- إشراك فعلي للنقابات في أي إصلاح لصندوق التقاعد.

السيد الوزير،

طريقة تعاملنا اليوم مع المتقاعدين هي رسالة للأجيال القادمة، فإما أن نؤسس مغرب اليوم، اليوم يكافئ أبناءه بعد العطاء أو نكرس مغربا يهمشهم بعد أن استنفذ طاقتهم.

فأحسنوا يا من أحسن لهذا الوطن، فإن الله لا يضيع أجر المحسنين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيدة المستشارة المحترمة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الرئيس المحترم،

السيد كاتب الدولة المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كنشكرك السيد كاتب الدولة على هاذ الجواب ديالك اللي اعطيتنا فيه معطيات، يعني حقيقة مقلقة جدا، لأن بفعل احنا كنعرفو بأن اليوم، هناك واحد التصاعد ديال عدد معدلات ديال عدد المسنين يعني اللي هوما معدلات الشيخوخة تجاوزت دابا 5 دالمليون، يعني فهاذ 2024، حسب الاحصاء الأخراني، ويمكن فالأفق مرشحة لأن تتصاعد أكثر، لأن أمام التحولات الديموغرافية اللي كنعرفها بلادنا، هاذ الوضع كيدعونا إلى التعجيل بسن سياسات عمومية، شاملة للشيخوخة بعيدا عن الإرتكان إلى التضامن الأسري لرعاية الأشخاص المسنين.

صحيح، بلادنا كتختزن قيم ثقافية أصيلة، كتحفظ مكانة الأشخاص المسنين، وكتعتبرهم يعني كنز ديال الدار، وكتحفظ لهم مكانتهم الاجتماعية وتقديرهم، لكن احنا كيخصنا ننبهو لضرورة الانتباه والاستباق للتحولات الاجتماعية اللي كتعرفها بلادنا، خاصة ما يتعلق بتراجع القدرات المادية للأسر، واندثار الأسر الممتدة لصالح الأسر النووية كما جاء في كلامكم، مما يشكل تهديدا في قدرتها على ضمان التكفل بالأشخاص المسنين وتزداد قساوة هته التحولات في المجال القروي، اللي كيعرف نزيف ديموغرافي وتراجع اقتصادي.

تبعنا بعض المحاولات ديال الوزارة لتحسين وضعية الأشخاص المسنين وإسناد الأسر لاحتضان هاذ الفئة، وتقديم خدمات مثلا النوادي النهارية اللي كتساعد على التكفل بهاذ الفئة بالنسبة للأسر اللي كيشتغلو الأفراد ديالها طيلة اليوم، لكن هاذ المحاولات بقيت مقتصرة على المدن، وخاصة الكبرى، مما جعلنا اليوم ندق ناقوس الخطر، ونلفت الانتباه إلى إشكالية المسنين في العالم القروي، اللي كتحتاج إلى بذل جهود مضاعفة من وزارتكم، لتوفير

خدمات القرب لهاذ الفئة.

أيضا كنثيرو الانتباه أيضا إلى إثارة الانتباه للأشخاص المسنين بدون عائل، وخاصة بعد التحولات اللي عرفها المجتمع بعد اعتماد الدعم المباشر، حيث ظهرت فئات الأشخاص بدون أسر، والذين لا تتحقق فيهم شروط الاستفادة بواسطة مؤشر الدعم الاجتماعي، ومنهم عدد كبير من المسنين في المناطق القروية والجبلية.

ونوجه اهتمامكم، السيد كاتب الدولة، إلى ضرورة البحث والابتكار لإيجاد نموذج جديد لمؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين ملائم لخصوصية العالم القروي، كيضمن التوفيق بين توفير خدمات الرعاية وكيحفظ لهم لهاذ الناس أواصر الارتباط بينها وبين أفراد المجتمع وارتباطها بالمجال الثقافي.

إننا اليوم، أمام لحظة تاريخية كتفرض علينا الاستثمار في تعزيز قيم التضامن والتكافل لحماية ورعاية الأشخاص المسنين والحفاظ على التماسك الأسري.

وكندعو بالمناسبة، كافة مكونات المجتمع المغربي وخاصة المثقفين، الجمعيات، المجتمع المدني، وسائل الإعلام، إلى تكثيف برامج التوعوية المتعلقة بحماية حقوق الأشخاص المسنين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم، للرد على التعقيبين.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، المكلف بالإدماج الاجتماعي:

شكرا السيدة والسيد المستشار المحترم.

أولا، لا ينبغي يعني تضخيم الواقع كما هو، البادية المغربية أنا متفق معك، البادية المغربية عندنا واحد السوسيولوجيا ديالها، راه ما يمكنش تجي وغدير واحد دار العجزة فالبادية المغربية.

الناس فالبادية المغربية الحمد لله العائلات المغربية مازالت متضامنة، متآزرة، والعائلة والقبيلة والعائلة الممتدة، مازال الحمد لله كاين هاذ القيم هاذي.

ولكن، كاين أمور اللي هي غادي نتكلم عليها، التغطية الصحية والحماية الاجتماعية راها للجميع، المتقاعدين يستفيدون، على غرار باقي الموظفين، وفالعالم كامل كاين هاذ النظام اللي فيه الموظفين وفيه المتقاعدين، وكاين (remboursement)، ماشي كيخلصو كولشي من جيبهوم، راه غير إيلا (reste à charge)كيبقى واحد النسبة قليلة كيخلصها المعني بالأمر، و(CNSS) كترد إلى غير ذلك، هاذ الأمر..

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت، السيد الوزير.

السؤال الموالي موضوعه "بطاقة الأشخاص في وضعية إعاقة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضل، السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن التدابير المتخذة لتعميم بطاقة الأشخاص ذوي الإعاقة، نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم، الإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، المكلف بالإدماج الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

كما في علمكم، أصدر المرسوم 2.22.1075 المتعلق بمنح بطاقة شخص في وضعية إعاقة، وكان هذا واحد المكسب كبير جدا، الكل ارتاح لصدور هاذ المرسوم.

هاذ المرسوم مازال متفعل، وعلاش ما تفعلش لحد الآن؟ نشتغل على إرساء نظام جديد لتقييم الإعاقة وفق المعايير الدولية، وفق المعايير اللي كتطلبها منظمة الصحة العالمية.

النظام القديم اشنو كان فيه؟ كتمشي عند الطبيب كيعطيك شهادة طبية وكتجي وكنعطيوك الشهادة دالإعاقة فقط.

النظام الجديد اللي كنشتغلو عليه، هو نظام فيه التقييم الطبي مفصل، ما كيقولكش فلان عندو إعاقة في الرجل اليمنى، إلى غير ذلك، لا، مفصل، وإلى جانبو كاين التقييم الاجتماعي، كيحدد الدرجة ديال المشاركة الاجتماعية والإدماج وشنو هي الحواجز اللي كيتلقاها الشخص فوضعية إعاقة، اللي كتحول دون استفادته من الشغل، من الخدمات الاجتماعية، من الرياضة، إلى غير ذلك.

هذا احنا على مشارف الانتهاء منو، هاذ مشروع القرار المشترك بيننا وبين وزارة الصحة واللي كناخذو فيه كل هاذ الأبعاد.

القرار الثاني هو القرار ديال شكل البطاقة، هذا قرار جاهز، بالنسبة لهاذ العملية كلها، احنا الهدف ماشي هو البطاقة، راه خلف البطاقة واحد اللوجيستيك خصو يدار، والخدمات إلى غير ذلك، واشتغلنا على المنصة الإلكترونية لمعالجة الطلبات المتعلقة بمنح هاذ البطاقة، لأن هاذ البطاقة غتكون فيها واحد العدد من الخدمات، وسيعترف بها لدى المؤسسات الصحية والنقل، وإلى غير ذلك.

لهذا، احنا تقريبا قطعنا واحد 80% من إنجاز هاذ المنصة، وطلقنا طلب العروض باش نتاقيو واحد الخبير اللي غيواكب التكوين دالناس اللي غيديرو هاذ التقييم هذا، ثم جهزنا تقريبا 200 مركز تابع لمؤسسة التعاون الوطني والتجهيزات المعلومية اللازمة باش يمكن لهم يعالجو ويتلقاو الطلبات ديال الأشخاص فوضعية إعاقة.

احنا ما بقيناش كنتسناو هاذ البطاقة حتى تخرج، بادرنا إلى الاشتغال على الخدمات اللي غنوفروها، وعلى سبيل المثال ومن ضمن هاذ الخدمات هو التخفيض ديال ثمن التذكرة بالنسبة للأشخاص فوضعية إعاقة في القطار بالنسبة ديال 50%، وأمس دخلت هاذ الاتفاقية حيز التنفيذ، أصبح هذا الحق حقا فعليا ماشي حقا فقط في الأوراق.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس،

نسجل، السيد الوزير المحترم، الجهود المبذولة والمتواصلة في مجال الإعاقة ببلادنا، كما نسجل أن الغاية من بطاقة الإعاقة هو الاعتراف الرسمي بالواقع الاجتماعي القائم والمعاش، وأن هذه البطاقة تؤسس لحقوق ومكاسب مستحقة لهذه الفئة المجتمعية في إطار أحكام الدستور والتزامات دولية مصادق عليها وأرضيات قانونية جاهزة وقائمة، غير أن الواقع يكشف أن وتيرة التنزيل الحكومي لتعميم هذه البطاقة الأساسية في حياة كل ذوي إعاقة وأسرته، تجعل هذا الرهان صعب المنال وغير قابل للتحقق في المدى القريب؛

ثانيا، السيد الوزير المحترم، على هذا الأساس نعتبر أن المدخل الأساسي لبلوغ رهان التعميم والذي يهم حوالي 3 ملايين مواطن بنسبة تقارب 7% من أبناء الوطن، هو مراجعة المرسوم 2.22.1075 الخاص بكيفية منح بطاقة الإعاقة، بغية رفع التحديات والتعقيدات وإشكالات، نذكر منها على سبيل المثال:

- صعوبة الولوج إلى المنصة الإلكترونية المخصصة لتلقي طلبات الحصول على بطاقة الإعاقة، خاصة في المناطق القروية والجبلية المستمدة بغياب أو ضعف صبيب الأنترنيت؛

- بطء تنزيل النظام الجديد لتقييم الإعاقة لما يرافقه من صعوبات إدارية ومتطلبات علمية، من قبيل تقييم العجز الصحي وتقييم المشاركة الاجتماعية لذوي الإعاقة، مما يتطلب وقتا أطول لإجراء هذا التقييم والحصول على البطاقة.

نسجل كذلك، السيد الوزير المحترم، ضعف التواصل وضعف الحملات الإعلامية والتحسيسية للتعريف ببطاقة الإعاقة وبالخدمات والامتيازات التي يستفيد منها حاملها وبكيفية الحصول عليها.

ختاما، نؤكد، السيد الوزير المحترم، أن مجال الإعاقة يحتاج إلى سياسة عمومية أفقية ومتكاملة، تنخرط فيها مختلف القطاعات الحكومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية والمجتمع المدني برؤية موحدة الأهداف والإمكانيات، وبعد جهوي ومحلي ملموس يستوعب التفاوتات المجالية والاجتماعية في تدبير الملف، وتضمن الحق المشروع في التوظيف العمومي لهذه الفئة وتوفر لها كافة الفرص في الولوج إلى مختلف الخدمات العمومية وتؤسس لحقوقها والتمثيلية والمشاركة السياسية والانتخابية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم، للرد على التعقيب في بضع ثواني.

السؤال الخامس موضوعه "تحسين ظروف تمدرس الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد شيخ احمدو ادبدا:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد كاتب الدولة المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السؤال لكم، السيد الوزير، عن التدابير المتخذة من أجل تحسين ظروف تمدرس الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة؟

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم، للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، المكلف بالإدماج الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال.

هناك مجهودات كبيرة جدا تقوم بها الحكومة في إطار صندوق دعم التماسك الاجتماعي والحماية الاجتماعية.

في إطار برنامج دعم تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، الميزانية انتقلت سنة 2021 من 166 مليون درهم إلى 396 مليون درهم برسم سنة 2025، وعدد المستفيدين وصل إلى 27.642 طفل وطفلة اللي هي تتستافد، وهاذ الاستفادة تتم بشراكة مع النسيج الجمعوي العامل في مجال الإعاقة، والذي يبذل مجهودات كبيرة جدا، 437 جمعية، هاذ الدعم يصل تقريبا إلى 1200

درهم لكل طفل في الشهر، وهذا واحد المجهود كبير جدا تتقوم به الدولة من أجل دعم الحقوق ديال الأشخاص اللي هما في وضعية إعاقة.

لا بد كذلك أن أنوه في هذا المقام بالدور الذي يقوم به التعاون الوطني من أجل مواكبة وتنفيذ، لأنه اليد التنفيذية ديال الحكومة فهاذ المجال هذا هو التعاون الوطني وكذلك الجمعيات الشريكة اللي تتقوم بواحد العمل مهم جدا.

نوضح مرة ثانية، احنا ما تنديروش التمدرس، احنا تنديرو التأهيل والإدماج، واللي شفنا فيه أنه عندو القدرة يدخل للمدرسة تندفعوه أنه يمشي للمدرسة، حيث التمدرس من اختصاص وزارة التربية الوطنية، منصوص عليه في الدستور، منصوص عليه في الاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، في القانون الإطار ديال التعليم، في القانون ديال حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، التمدرس ديال التربية الوطنية، هذا حق ما فيه نقاش.

احنا تنقومو أولا بتعزيز الاستقلالية ديال الشخص اللي هو في وضعية إعاقة، دعم المشاركة ديالو، التأهيل وتنقدمو الخدمات الطبية وشبه الطبية في هاذ المراكز، وحتى الأطفال اللي تيقراو وعندهم بعض الصعوبات خصهم (rééducation) تيجيو من هاذ (les centres) تيستافدو من هاذ الخدمات.

في إطار الإنصاف المجالي، لا بد نقول على أنه 30% من عدد المستفيدين من هاذ الخدمات ينحدرون من الوسط القروي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم، في إطار التعقيب.

المستشار السيد شيخ احمدو ادبدا:

شكرا السيد كاتب الدولة المحترم على ما تفضلتم به من معطيات تبرز الأهمية التي توليها الحكومة والمجهودات المبذولة من طرف وزارتكم لتمدرس الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة، باعتبار أن هذه الفئة تستوجب عناية خاصة وسياسة عمومية منسجمة، والتزامات بلادنا بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

غير أنه لا بد أن نسجل وإياكم، أن تمدرس هذه الفئة مازال يصطدم في الواقع بإكراهات عديدة، لا من حيث البنية التحتية والولوجيات داخل المؤسسات التعليمية، أو من حيث الموارد البشرية المؤهلة لمواكبتهم على مستوى البيداغوجي والنفسي، إذ هذه الفئة من ذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم لم يصلوا بعد إلى مستوى المطالبة بالتمييز الإيجابي لصالحهم، بل وفقط يطالبون بتمكينهم من حقهم في تعليم جيد ومنصف، في إطار الدور الذي يضطلع به قطاعكم في حماية الأسرة والطفولة.

السيد كاتب الدولة المحترم،

يجب التأكيد على أن سقف انتظارات الأسر المغربية، التي تحتضن أشخاصا في وضعية إعاقة، ما يزال أعلى بكثير مما يتحقق على أرض الواقع، خاصة عندما تصطدم هذه الفئة وهذه الانتظارات بإكراهات مادية أكبر من قدرتها المعيشية وبمحدودية الدعم المباشر.

وهنا، لا بد من التطرق للواقع المر الذي تعانيه الأسر التي تحتضن الأطفال المصابين باضطراب طيف التوحد مع المؤسسات التعليمية، التي ترفض أغلبها استقبال هؤلاء الأطفال، وفي أحسن الأحوال يشترطون توفير مرافقة مختصة، والتي تصل كلفتها إلى ما يزيد على 3000 درهم شهريا.

كما أنه في ظل الخصاص الكبير في مؤسسات الرعاية التي تهتم بهذه الفئة، تضطر أغلب الأسر مكرهة إلى اللجوء إلى مؤسسات الرعاية الخاصة، والتي تتواجد أغلبها في المدن الكبرى والتي تفرض مصاريف شهرية تتجاوز 5000 و10.000 درهم شهريا في أغلب الأحوال.

ناهيكم، السيد الوزير، عن المناطق الجنوبية وخاصة جهة العيون - الساقية الحمراء، التي تعرف غيابا شبه تام لمثل هذه المؤسسات، سواء الخاصة أو العمومية منها.

السيد كاتب الدولة المحترم،

لقد سبق وتطرقنا داخل لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلسنا الموقر، لمجموعة من المقترحات، التي من شأن تبنيها إنصاف هذه الفئة من المتمدرسين وتمكينهم من حقهم العادي في التعليم، وأخص بالذكر لا الحصر، هنا ضرورة تمكينهم من وقت إضافي خلال الامتحانات الإشهادية، وكذا معاملة خاصة بهم، لاحتساب معدل الولوج للمؤسسات ذات الاستقطاب المحدود لما بعد الباكالوريا، وذلك في إطار التمييز الإيجابي لهذه الفئة مع تعميم المنحة الدراسية والرفع من قيمتها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت، السيد المستشار.

السيد الوزير المحترم للرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، المكلف بالإدماج الاجتماعي:

شكرا السيد المستشار.

غير بالنسبة للعيون، العيون عندنا شراكة مع 15 جمعية وعدد المستفيدين في إطار هاذ البرنامج يصل إلى 680، ماكاينش غياب تام أو شبه تام، أما احنا مستعدين نشتغلو معكم ونشتغلو مع الأطراف المعنية ونعززو الشراكة ونقويوها فهذا الإطار.

لا بد كذلك، نقول على أنه فيما يتعلق بالتوحد، التوحد كان عندنا واحد البرنامج ديال رفيق ورفيق زائد، موجه للعائلات، لأنه المشكل ديال التوحد

شنو هو؟ هو كيفاش نكسبو العائلات المهارات التواصلية والمهارات ديال التعامل البيداغوجي والاجتماعي مع اولادهم، الآباء ما كيفهموش (les réactions) ديال اولادهم، عندنا هاذ البرنامج، كوننا واحد 180 مكون على أساس أنه يمتد هاذ الشي على المستوى الترابي، اليوم كنفكرو نستثمرو التكنولوجيا الجديدة، نديرو منصة عن بعد للتكوين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت، السيد الوزير.

ونشكر السيد كاتب الدولة على مساهمته القيمة معنا.

وننتقل للأسئلة الموجهة لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، حول "الهيدروجين الأخضر" والتي تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع السؤال الآني الأول، لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد الرئيس.

السيد رئيس فريق الأصالة والمعاصرة عندك نقطة نظام؟

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

نوقفو واحد 5 دقايق لصلاة العصر، إيلا اسمحت السيد الرئيس.

السيد الرئيس.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السي الهمس خلي رئيس الفريق الحركي.

عندك شي نقطة نظام بلاتي يدوز رئيس الفريق، ويتفضل السيد الرئيس.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

ما شي مشكل السيدة الوزيرة حاضرة، باش ما نبداوش احنايا غير غرفة ديال..

السيد رئيس الجلسة:

وننتقل للأسئلة الموجهة لوزارة الانتقال الطاقي.

ويتفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

(L'agenda) ديال المؤسسات، لا مجلس النواب لا المجلس هنا كاين واحد الضغط، هذا هو السبب ديال التأخر.

وبالتالي كنا بغينا نرفعو شوية واحد 5 دقائق.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

كاين شي حد عندو نقطة نظام.

السي الكيحل، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

السيد الرئيس،

نظرا لطول الجلسات من الصباح لهذا، عندنا صلاة العصر نوضو نصليو.

بقى عندنا جلسة تشريعية اللي ما يمكنش توقف الجلسة، خمسة دقائق.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

احنا كنا بغينا الأمور تمشي عادية، ولكن ملي غادي نديرو المزايدات على روسنا بعضيتنا، لا بد حتى احنا نتدخلو.

وبالتالي إيلا كنا نبغيو نرفعو الجلسة على العصر، خصها تكون دائما ما شي غير اليوم، احنا تفهمنا الوضع ديال السيدة الوزيرة أن (l'agenda) عامرة كاينة في..

ولكن ما نجيوش عاود ثاني واحد آخر ويشد الكلمة نبقاو.. الله يجازيكم بخير خليونا نمشيو عاديين بلا ما نبقاو نقريو بعضيتنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

السيد الرئيس،

احنا هنا ما تنقريو حد، أولا نحترم بعضنا البعض، احنا طلبنا الكلمة في البداية، هذا يوم استثنائي ما فيهش.. حيث كاين، كاين فعلا تراكم، كاينة السيدة الوزيرة، كنا طلبناها لأنها من 11 الصباح واحنا هنا، فقط، راه ما يمكنشاي نبقاو احنا مستمرين، احنا راه بنادم.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس،

بما أنه مرتبطون بجلستين، جلسة تشريعية وجلسة ختامية احنا بغينا نسهلو الأمور، وإيلا لاحظتو واحد الحاجة حيدنا المرونة من أجل ربح الوقت ومن أجل انتوما منذ الصباح الباكر وانتوما كنتو في مجلس النواب في إطار الجلسة المشتركة ما بين مجلس المستشارين ومجلس النواب، في إطار الإنصات للكلمة ديال رئيس المجلس الأعلى للحسابات.

إذن بغينا نربحو الوقت باش.. واللي بان للسادة رؤساء الفرق اللي اتفقتو عليه أشنو؟

نكملو؟ صافي..

ونرحب بالسيدة الوزيرة المحترمة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إليها التي تتعلق بـ "الهيدروجين الأخضر" والتي تجمعهم وحدة الموضوع.

والبداية مع السؤال الآني الأول لفريق الأصالة والمعاصرة وموضوعه "سياسة الحكومة في تقوية الهيدروجين الأخضر ببلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

حول سياسة الحكومة في تقوية الهيدروجين الأخضر ببلادنا، نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة؟

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الثاني موضوعه "إستراتيجية المغرب للاستثمار في الهيدروجين الأخضر".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

حول استراتيجية المغرب للاستثمار في الهيدروجين الأخضر، نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث موضوعه "الهيدروجين الأخضر".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد عموري:

السيد الرئيس،

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة، ويمكنكم التفضل للمنصة لتقديم الجواب.

السيدة ليلى بنعلي وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا لكم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا لكم السادة المستشارون الكرام والمحترمون من فريق الأصالة والمعاصرة، وفريق التجمع الوطني للأحرار وفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، اللي تفضلتو مع طرحكم هاذ الموضوع اللي هو بالغ الأهمية وجد آني.

كيف ما تتعرفو المغرب كيولي واحد الأهمية كبيرة لتطوير الطاقات البديلة والتكنولوجيات الجديدة والنظيفة كخيار استراتيجي لتعزيز السيادة الطاقية لبلادنا، باش أولا وقبل كل شيء المغاربة والنسيج الاقتصادي المغربي يولج واحد الطاقة اللي هي تنافسية ونظيفة.

وهاذ الشي طبعا انسجاما مع الرؤية الملكية المتبصرة والتوجهات الوطنية في مجال التنمية المستدامة.

سرعت المملكة الوتيرة ديال تفعيل ديال عرض المغرب ديال الهيدروجين الأخضر، حيث تم اختيار كيف ما تتعرفو 6 ديال التجمعات أولية استثمارية وطنية ودولية لتطوير 7 ديال المشاريع ديال الهيدروجين الأخضر، كتشمل الجهات الثلاث للأقاليم الجنوبية، وسيتم نظريا، جد نظريا، إنجاز ما يقارب 20 جيكاوات ديال الطاقات المتجددة وأكثر من 8 مليون طن ديال المشتقات.

تمت المرحلة التمهيدية ديال المشروع الأول في الآجال المحددة، تمهيدا لبدأ مرحلة إنجاز الدراسات المتقدمة الخاصة بالمشروع.

وفي إطار تطوير هاذ الشعبة الطاقية، اشتغلنا أيضا على وضع واحد الإطار مؤسساتي منظم مع تعزيز الحكامة لمواكبة المستثمرين والفاعلين فهاذ الإطار، ولكن أيضا لمواكبة المخاطر اللي كاينة في هاذ المجال، كاينة واحد اللجنة ديال القيادة ولجنة الاستثمار ونقطة الارتكاز اللي هي (MASEN[3]) لتنسيق العروض ديال المستثمرين، وأيضا لجن تقنية منبثقة منها كاين اللجنة الفرعية التقنية للبنى التحتية باش يكون واحد الشراكة في البنية التحتية ديال الهيدروجين الأخضر ديال الطاقات المتجددة، وأيضا ديال البنية التحتية الغازية، كاين لجنة تتبع عقود الحجز ديال الأراضي.

وهاذ الإطار المؤسساتي اللي اشتغلنا عليه، اشتغلنا عليه باش يكون واحد التنويع ديال المخاطر والتدرج المرحلي في تطوير هاذ الشعبة، وتتبعا طبعا ديال العقود الابتدائية لحجز العقارات، وطبعا كاين واحد مجموعة ديال المشاريع اللي خدامة فهاذ النحو.

وكاين أيضا المشروع ديال المكتب الشريف للفوسفاط، اللي عندو واحد البرنامج استثماري كما تتعرفو أخضر، اللي تيهدف إلى إنتاج أكثر من مليون طن ديال الأمونياك الأخضر مع هدف الوصول لثلاثة مليون طن سنة 2032.

كيف ما كتعرفو البحث والتطوير أيضا عندو واحد المكانة بارزة في النموذج الطاقي المغربي، وعندنا واحد البرنامج ديال البحث والتطوير طموح بهدف إعطاء دفعة قوية للتكوين والبحث العلمي في مجالات الطاقات المتجددة والجديدة، وكاين إطلاق طلبات المشاريع ذات الصلة والتطوير ديال

[3] **M**oroccan **A**gency for **S**olar **En**ergy.

منصات بحثية كمنصة (Green H2A)، وأيضا منصات اللي تيشتغل عليها المعهد الوطني في الطاقة الشمسية والطاقات الجديدة اللي فايت تكلمت عليه في هاذ المجلس الموقر اللي هو (IRESEN[4])، وكاين أيضا مجموعة ديال المشاريع نموذجية أخرى اللي تتهدف إلى اختبار سلسلة القيمة الكاملة لتقنيات (Power-To-X).

ومن أجل تعزيز التنافسية ديال هاذ المشاريع وضمان تكاملها، يشجع طبعا المغرب التقاسم واستعمال البنيات التحتية المشتركة مثل الموانئ وشبكات الأنابيب ومحطات تحلية المياه، والتجاويف للتخزين، إضافة طبعا إلى المناطق الصناعية.

وفي هذا الإطار، قامت الوزارة بشراكة مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC[5]) بإعداد تصور شمولي لتطوير الغاز الطبيعي ببلادنا وإعداد خارطة الطريق ديال الأنابيب لبرنامج إنشاء البنيات التحتية المندمجة والضرورية لتسريع هذا الورش، لأنه غادي يكمل الورش ديال الهيدروجين الأخضر، وكيف ما كنقول إيلا ما قدرناش نبنيو أنابيب ديال الغاز الطبيعي ما غنقدروش نبنيو البنية التحتية ديال الهيدروجين الأخضر وديال الأمونياك.

في شهر مارس 2024، تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين الوزارة ومجموعة ديال الوزارات والمؤسسات العمومية، 11 منها من أجل تنسيق تطوير البنية التحتية ديال الغاز، وطبعا في 31 ماي 2024 تم تنظيم ورشة عمل للمستثمرين والفاعلين لتقديم التصور الجديد لتطوير قطاع الغاز الطبيعي بالمغرب، وأيضا انطلاق إنشاء بنية تحتية مندمجة ومرنة غتمكن من تقليل المخاطر المرتبطة أيضا بنقل الهيدروجين الأخضر وغازات أخرى على المدى البعيد.

فعلى المدى القريب - كيف ما كتعرفو - كاين التطوير ديال محطات استيراد الغاز الطبيعي المسال في ميناء "الناظور-غرب المتوسط" وخطوط الأنابيب على مسافة 140 كيلومتر باش تربط هاذ المحطة بأنبوب الغاز المغاربي-الأوروبي، وكاين واحد 200 كيلومتر اللي غتربط هاذ أنبوب الغاز المغاربي-الأوروبي مع المناطق الصناعية في القنيطرة والمحمدية.

وطبعا كاين واحد الرؤية على المدى المتوسط وعلى المدى البعيد اللي سبق لينا تكلمنا عليها وربطناها أيضا بشبكات الغاز الوطنية وشبكات الغاز الموريتانية والسينغالية من خلال خط أنبوب الغاز الإفريقي-الأطلسي.

وفي إطار تنزيل هاذ خارطة الطريق، تم إعداد واحد المجموعة ديال المشاريع ديال القوانين، منها مشروع قانون جديد رقم 67.24 اللي كيهم الغاز الطبيعي، تم إحالته على الأمانة العامة للحكومة اللي تم النشر ديالو على البوابة الإلكترونية العام الماضي.

وتم أيضا إعداد مشروع القانون اللي هو جد مهم فهاذ الميدان أيضا اللي هو رقم 56.24 اللي هو خطوة إستراتيجية ديال تحويل المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن (ONHYM[6]) إلى شركة مساهمة، راه كان التصويت عليها اليوم في الصباح فالغرفة الأولى بهدف تعزيز الحكامة ديال المكتب، تثمين الأصول ديال المكتب، فتح رأس المال تدريجيا أمام القطاع الخاص مع احتفاظ طبعا الدولة بالأغلبية.

يهدف هاذ الإصلاح إلى تحسين المردودية، تنويع مصادر التمويل، تعزيز السيادة الطاقية والمعدنية ضمن إعادة هيكلة أوسع لكل المؤسسات العمومية اللي كتشتغل في ميدان الطاقة والمعادن.

من أبرز مقتضيات هاذ المشروع ديال القانون، تمكين طبعا الشركة من ممارسة الأنشطة اللي كتدير دابا ديال النقل والتخزين ديال الغاز الطبيعي ولكن بشكل انتقالي وغير حصري.

وهاذ الشي غيمكنا طبعا من تسريع أيضا وتيرة الاستثمارات في ميدان البنيات التحتية ديال الغاز الطبيعي، اللي غتمكنا على المدى المتوسط والبعيد الاستثمار بشكل أنجع في ميدان الهيدروجين الأخضر.

وشكرا على استماعكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

في إطار التعقيب على جواب السيدة الوزيرة، أعطي الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية، لا يسعنا إلا أن نثمن انخراط بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وتوجيهاته السامية في التحولات الطاقية الكبرى التي يشهدها العالم، وفي مقدمتها الرهان الإستراتيجي على الهيدروجين الأخضر كرافعة أساسية للانتقال نحو اقتصاد منخفض الكاربون، وخيار إستراتيجي لتعزيز الأمن الطاقي الوطني والانفتاح على اقتصاد في مستقبل صديق للبيئة.

وفي هذا الإطار، ننوه بالعمل الجاد والطموح الذي تقومون به، السيدة الوزيرة المحترمة، في قيادة واحد من أهم أوراش التنمية والاقتصادية الاستراتيجية ببلادنا، والذي تميز في عهد هذه الحكومة باستراتيجية واضحة وانخراط مسؤول، استطعتم من خلالها الانتقال من مرحلة التصور إلى مرحلة

[4] **I**nstitut de **R**echerche en **E**nergie **S**olaire et en **E**nergies **N**ouvelles.
[5] **I**nternational **F**inance **C**orporation.
[6] **O**ffice **N**ational des **H**ydrocarbures et des **M**ines.

الفعل والإنجاز لتنزيل الرؤية الملكية الثاقبة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لقد شكل المنشور الحكومي عرض المغرب لتطوير - كما ذكرتم - لتطوير قطاع الهيدروجين الأخضر، لحظة مهمة في مسار الانتقال الطاقي ببلادنا، حيث لم يكن مجرد إعلان نوايا، بقدر ما هو عرض عملي وتحفيزي يعزز تحسين مناخ الأعمال ويربط بذكاء بين إنتاج الطاقة النظيفة وتعزيز السيادة الطاقية لبلادنا واحترام البيئة.

واليوم، ونحن نثير هذا الموضوع، يمكننا القول بكل ثقة، أن المغرب دخل مرحلة جديدة بشهادة المختصين والخبراء والمهنيين، مرحلة تعكس نضج الرؤية الطاقية للمملكة وقدرتها على التحول من التصور والتفكير إلى الإنجاز الميداني الاستراتيجي.

وفي هذا الإطار، تم يعني اعتماد ستة مشاريع كبرى، ضمن الحزمة الأولى من مشاريع الهيدروجين الأخضر، باستثمارات إجمالية تناهز أكثر من 30 مليار دولار، وهو رقم غير مسبوق، يعكس حجم الثقة القوية التي تحظى بها بلادنا في هذا المجال، وحجم الطموح الذي تقوده وزارتكم بعزم وكفاءة في هذا القطاع.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لا بد أن نسجل بكل فخر أن المقاربة التي تعتزمها هذه الوزارة لا تقوم فقط على اختيار المشاريع، بل على بناء منظومة متكاملة ومندمجة، تشمل البنيات التحتية المشتركة من ماء وكهرباء وطاقة، إلى جانب التفكير الاستباقي في الموانئ والتجهيزات اللوجيستيكية المصاحبة، سواء عبر تهيئة موانئ قائمة، أو من خلال التخطيط لإحداث موانئ مخصصة للهيدروجين بما يعزز العدالة المجالية.

لذلك، نؤكد دعمنا الثابت لمجهوداتكم في هذا الورش الاستراتيجي، ونجدد تنويهنا بعملكم، السيدة الوزيرة المحترمة، وبالزخم الإيجابي الذي تقوده وزارتكم، حتى يعني تظل المملكة المغربية يعني في طليعة الدول السباقة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت، السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نشكركم أولا على جوابكم البين والواضح والصريح وفيه من التفاصيل ما يجعلنا أن نعيد تشكيل نظرتنا للموضوع بأمل وتفاؤل أكثر تميزا.

وعليه، نحن في فريق التجمع الوطني للأحرار، ننوه بالعمل الجيد والاجتهاد المستمر الذي تقومون به داخل هاذ القطاع.

طرحنا عليكم اليوم، موضوع الهيدروجين الأخضر، في إطار المواكبة البرلمانية للأولويات الاقتصادية لبلادنا، ونستحضر هنا الأهمية التي يوليها جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، لهذا الموضوع باعتبارها من مفاتيح التنمية الاقتصادية المستقبلية ببلادنا.

لقد تتبعنا طيلة الشهور الماضية التدابير التي تقوم بها الحكومة في إطار مشروع عرض المغرب في مجال الهيدروجين الأخضر، ونعول على تسريع تفعيل كل الإمكانات التي يتيحها هذا العرض للمساهمة في الإنتاج والتصدير، الهيدروجين الأخضر بالنسبة لنا وسيلة إضافية لتثمين المؤهلات التي تتوفر عليها المملكة، ونعتقد أن التموقع المبكر في هذه السوق سيكون رافعة تنموية حقيقية لاقتصادنا.

نحيي بالمناسبة جهود وزارة المالية لتعبئة العقار، حيث تم تخصيص نحو مليون ونص هكتار من العقارات المملوكة للدولة، لاحتضان 8 مشاريع الهيدروجين والأمونياك أخضر، خاصة في الأقاليم الجنوبية للمملكة، ونعتقد أن هذا الاستثمار سيساهم في تحسين السيادة الطاقية والبصمة الكربونية لبلادنا.

ونستغل فرصة هذا النقاش من داخل هاذ المجلس الموقر، لإعطائنا فكرة لتقديم المشاريع التي تم انتقاؤها في إطار مسطرة العروض والآجال المرتقبة للشروع في الإنتاج الفعلي، مؤكدين على ضرورة التسريع بعرض إصلاحات تشريعية وتنظيمية الضرورية لضمان تنافسية هذا القطاع، خصوصا ما يتعلق بالتحفيزات الضريبية وعقود الشراء.

السيدة الوزيرة،

نعول عليكم كثيرا لتوضيح العناصر التنافسية في العرض المغربي، وخاصة ما يتعلق بتكلفة الإنتاج مقارنة مع الدول المنافسة، مع ضرورة التوضيح للرأي العام الوطني بالمجهودات التي بذلتها بلادنا لإنشاء منظومة صناعية حول الهيدروجين الأخضر، بما فيها الاستثمارات الضرورية في محطات تحلية مياه البحر وبنيات التخزين والنقل والتسريق.

وإذ نثمن مجهودات المكتب الوطني للفوسفاط على كل المجهودات التي بذلها في تطوير الهيدروجين الأخضر، خصوصا في سلسلة إنتاج الأمونياك الأخضر، نؤكد أنه كان رائدا ومبادرا وهو ما لها آثار إيجابية على تنافسية الفوسفاط المغربي في السوق الدولية، وسيعزز جاذبية استثمارات هذه المؤسسة الاستراتيجية الوطنية.

وإذ نعبر مجددا عن انخراط البرلمان في دعم هذا القطاع الاقتصادي الناشئ، والذي نعول عليه لتحسين معدلات النمو وخلق فرص الشغل، ونؤكد أن هذا المجال له جاذبية بالنظر إلى عناصر القوة التي تتوفر عليها المملكة المغربية، سواء الطبيعية المرتبطة بالموقع الاستراتيجي أو الإمكانات المناخية

والتضاريسية المناسبة، أو كذلك ما يتعلق بالمؤهلات المؤسساتية المرتبطة بالتفاقية التبادل الحر.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الرئيس.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد عموري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

انخرطت البلاد ديالنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله في رؤية طموحة تجعل من الهيدروجين الأخضر رافعة حقيقية للسيادة الطاقية والتنمية الصناعية مع هدف إنتاج 9 المليون طن سنويا في أفق 2050، وتعبئة استثمارات تناهز 319 مليار درهم، عبر مشاريع مهيكلة تشمل الهيدروجين والأمونياك والصلب الأخضر.

هاذ المؤشرات تتأكد بأن المغرب لا يواكب التحول الطاقي العالمي فقط، بل يطمح إلى أن يكون فاعلا رئيسيا فيه، خصوصا وأن التقديرات الدولية تشير إلى إمكانية تموقع بلادنا ضمن الدول الأكثر تنافسية في هذا المجال.

السيدة الوزيرة المحترمة،

رغم وضوح الرؤية وقوة المؤهلات فإن الفاعلين الاقتصاديين تيسجلو اليوم واحد الفجوة ما بين الطموح والتنزيل الميداني، فإلى حدود الساعة لم يتم تخصيص الأوعية العقارية للمشاريع الأولى، ولا تزال أغلب المبادرات في مرحلة الهندسة الأولية في انتظار الحسم في عناصر أساسية كالطاقات المتجددة المخصصة، آجال الربط بالشبكة والولوج إلى الماء عبر التحلية، ثم البنية التحتية للنقل والتخزين والتصدير.

هاذ التأخر كيرفع من كلفة الانطلاق وتيخلق واحد عدم اليقين لدى المستثمرين فواحد السياق إقليمي ودولي تيتميز بالتنافسية.

وإيلا زدنا لكامل هاذ الإكراهات الوطنية تتبرز تحديات مرتبطة بالإطار التنظيمي الأوربي، خاصة فيما يتعلق بشهادة اعتماد الهيدروجين المتجدد ومتطلبات آليات تعديل الكربون على الحدود، فضلا على الصعوبات المرتبطة بعدم الاعتراف بعض مصادر ثنائي أوكسيد الكربون الذي يعاد تدويره.

السيدة الوزيرة،

لا يخفى عليكم أن الطلب الداخلي المرتقب قد يبلغ حوالي مليوني طن سنويا في أفق 2050، خاصة في قطاع النقل والصلب والإسمنت والأسمدة، مما يشكل واحد الفرصة استراتيجية ومهمة لترسيخ الصناعة داخل النسيج الوطني الاقتصادي.

ومن هاذ المنطلق يتطلع الفاعلون الاقتصاديون إلى رؤية أوضح بخصوص الجدولة الزمنية لتخصيص العقار، شروط الربط الطاقي والمائي ومخطط البنيات التحتية وآليات مواكبة الاستثمار وتسريع المصادر.

وفي الختام، اللي بغينا نقول لكم، السيدة الوزيرة، احنا مآمنين بالعمل اللي تتقومو به وتنطلبو شوية ديال التسريع.

وكذلك، احنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب تنأكدو الاستعداد الكامل ديالنا للتعاون مع وزارتكم بروح من المسؤولية والشراكة من أجل تحويل هذه الرؤية الطموحة إلى واقع صناعي وتنموي ملموس، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيبات في دقيقة.

السؤال الرابع موضوعه "استراتيجية الطاقات البديلة ببلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد حلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

ما هي الإجراءات المعتمدة من أجل الرفع من سقف الاستثمارات في الطاقة المتجددة؟

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة المحترمة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

والشكر موصول أيضا للسيد المستشار المحترم اللي درتو هاذ السؤال على الاستراتيجية باش نسرعو من الطاقات البديلة، وغادي ناخذ هاذي أيضا مناسبة باش نكمل الجواب على السؤال ديال قبل، بما أنه طلبتو التسريع، والتسريع وثم التسريع، فهاذ الشي اللي خدامين عليه شفتو الأرقام من 2021 لتم سنة 2025 زدنا أكثر من 9% ديال القدرة المركبة ديال الطاقات النظيفة في الشبكة.

وقامت الوزارة منذ 2021 بالترخيص لـ 64 مشروع في إطار القانون 13.09 والإنتاج الذاتي، بواحد القدرة تتفوق 3.6 جيغاواط، بإجمالي تيفوق 39 مليار ديال الدرهم، وتيتعلق الأمر بـ 17 مشروع ريحي بقدرة تتبلغ 2.1 جيغاواط، و27 مشروع شمسي لأول مرة منذ 2021 بقدرة كان صفر قبل من 2021 ولاو 27 شمسي اللي ترخص بقدرة تتبلغ 1.5 جيغاواط.

تم اعتماد، كيف ما تتعرفو، مخطط التجهيز الكهربائي اللي تيرتكز على تثمين الموارد والطاقات المحلية البديلة، وضاعفنا الاستثمارات في الشبكة أكثر من 4 مرات، 5 مرات سنويا في الشبكة الكهربائية باش تستوعب هاذ الاستثمارات في الطاقات المتجددة، اللي كان واحد من العراقيل اللي كان تيعرقل الاستثمار في الطاقات المتجددة، وهاذ الشي كولشي ما تيشملش العرض ديال الهيدروجين الأخضر، اللي تكلمت عليه في السؤال اللي قبل.

ومن أجل تتبع الانجاز والإشراف على مواكبة هاذ المشاريع، تنوقفو عليهم عن كثب وتنشتاغلو مع المطورين وتنشتاغلو معهم كل 6 أشهر، وتنشفو واش هاذ المشاريع تتم في الآجال المحددة.

أيضا، كيف ما تتعرفو اشتغلنا على الإطار القانوني، سرعنا القانون الجديد ديال الإنتاج الذاتي 82.21 اللي كان خرج في 27 فبراير 2023، حيننا الإطار ديال القانون ديال الطاقات المتجددة، القانون 40.19 اللي غير وتتم القانون 13.09 حتى هو في فبراير 2023، وهاذ القانونين اعطاونا واحد الآليات اللي تحفيزية للاستثمارات في الطاقات المتجددة، واصدرت جل النصوص التطبيقية في أقل من سنتين، اللي تترتبط بالعداد الذكي ومسطرة المنح ديال شهادة الأصل، إلى آخره.

وفي الجانب العملي، كيف ما تتعرفو، تم تحديد مناطق مخصصة لتطوير هاذ المشاريع، وكيف ما شفتو، فيما يخص الضبط ديال الكهرباء في تاريخ 30 يناير 2026 نشرت للمرة الثانية على التوالي وفي الوقت هيئة الضبط ديال الكهرباء، واحد القدرة استيعابية ديال المنظومة الكهربائية، وأيضا واحد الارتفاع لهاذ القدرة الاستيعابية ديال 12% و44%، وأيضا واحد الانخفاض في التعريفة ديال النقل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيدة الوزيرة المحترمة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد حلمي:

شكرا السيدة الوزيرة.

ولو السؤال كان موجه في باب وأنت السيدة الوزيرة مشيتي في باب آخر، ولكن كانت النتيجة هي، هي، دائما تنشكرك على المعلومات القيمة وعلى العمل اللي تقومو به وفي الأخص في الطاقات المتجددة، لأن الطاقات المتجددة هي من أهم الركائز اللي يمكن يعتمد عليها المغرب ديالنا ويمكن يمشي فيها، لأن العالم الآن محتاج للطاقات المتجددة ومحتاج (la technologie) الجديدة باش يمكن احنا نكونو مساويين مع العالم الآخر.

السيدة الوزيرة،

احنا دائما في المغرب تنعتبرو روسنا في مجال الطاقات المتجددة في الاستثمارات، لا بد لنا لأن الاستثمارات ضخمة تتجاوز 14 مليار دولار لتطوير مشاريع عملاقة، كمجمع "نور" بورزازات ومشاريع "رياح" في الأقاليم الجنوبية، إضافة إلى الطموح لإنتاج الهيدروجين الأخضر.

وتستمر بلادنا في تنفيذ التزاماتها الوطنية والدولية الخاصة بإنتاج الاستهلاك الطاقة المستدامة ومنخفضة التكلفة، مع إطلاق مشاريع مشجعة في قطاع الطاقات المتجددة، تصمن هيكلة الاستثمار العمومي والتوزيع الجهوي برسم السنة المالية 2026، وتوزيع هذه المشاريع على كل جهات المغرب، مع إيلاء الأقاليم الجنوبية اهتماما خاصا بالنظر للمؤهلات الشمسية والريحية المهمة.

إن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يثني على مجهوداتكم في هذا القطاع وعلى الديناميكية التي تحققونها قصد الأهداف المسطرة، يطمح من خلالها التسريع بوتيرة التحول نحو الطاقات المتجددة، خصوصا أمام هيمنة المشاريع التحفيزية وفي مقدمتها الغاز، ومحدودية مساهمة الطاقة النظيفة في النسيج الوطني، هذا وأن النظر الشاملة لبلادنا في هذا المجال ترتبط بين أمن الماء وأمن الطاقة في سياق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإشعاع شمسي مستدام وموارد رياح قوية في الشمال.

وشكرا السيد الرئيس والسيدة الوزيرة المحترمة.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت، السيد المستشار المحترم.

السؤال الخامس موضوعه "عمال المناجم بالمغرب".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

تمريت، السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

نسائلكن حول عمال المناجم بالمغرب.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة المحترمة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وشكرا السيدة المستشارة المحترمة على طرحكم هذا السؤال اللي تنظن أنه تيخص كل عمال المنجميين في المغرب فين ما كانو وفي أي مقاولة أو لا حتى العمال المنجميين التقليديين، فكيف ما تتعرفو الوزارة تتولي واحد العناية خاصة لوضعية عمال المناجم بالنظر لأولا، للأهمية الاستراتيجية ديال هاذ

القطاع اللي في الاقتصاد الوطني وفي المجتمع المغربي، خصوصا في بعض المناطق بحال درعة - تافيلالت وجهة الشرق والمناطق الجنوبية اللي فيها واحد المجموعة ديال المعطيات اللي هي جد مهمة، واللي خصها تتأطر بطريقة مباشرة بعدد من الإجراءات القانونية والتنظيمية والاجتماعية اللي تتحكم بيئة العمل في هاذ القطاع.

كما تتعرفو التفتيش ديال الشغل ضمن الشروط ديال اللي محددة في مدونة الشغل، تتعطى إلى الأعوان التابعين للإدارة المكلفة بالمعادن فيما يتعلق بتفتيش الشغل بالمقاولات المنجمية، كاين النظام الأساسي ديال مستخدمي المقاولات المنجمية وهو الإطار اللي تينظم العلاقات ما بين المشغلين والأجراء وكيأسس الأجهزة التمثيلية للمستخدمين ومنادب السلامة في المقاولات المنجمية.

وكاين أيضا لأن الوزارة كتواصل التنزيل ديال الإصلاحات المرتبطة بهاذ القطاع، واشتغلنا على مشروع القانون رقم 72.24 اللي تيغير القانون 33.13 اللي هو أول قانون سحباه في 2021، ملي جات هاذ الحكومة، لأنه لقينا أن خص هاذ القطاع يتولي واحد العناية خاصة للسلامة والحفاظ على الصحة للعمال في المناجم، لأنها مرتكزات أساسية لممارسة الأنشطة ديال الاستكشاف وديال البحث وديال الاستغلال المنجمي، وطبعا كيضمن هاذ مشروع القانون الجديد مقتضيات جد صريحة تتلزم الفاعلين في القطاع المنجمي باش يحترمو قواعد السلامة واتخاذ التدابير الفورية اللازمة لحماية الأرواح البشرية والبيئة عند وقوع الحوادث، فيما يتعلق بالمراقبة.

أيضا، تيخضع هاذ مشروع القانون لشروط السلامة وحفظ الصحة لمراقبة أعوان الإدارة وهيئات مراقبة والافتحاص المعتمدة، وخوَّل المشروع لهؤلاء الأعوان الصلاحية للولوج للمنشئات فوق ما بغاو.

كاين أيضا واحد البطاقة ديال العامل المنجمي، لأول مرة غندخلوها في القانون اللي غتمكنا باش المواكبة ديال العمال المنجميين، وغيعزز هاذ القانون بشكل صريح واضح الإطار القانوني اللي غينظم السلامة في القطاع المنجمي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة المستشارة المحترمة، في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

السيدة الوزيرة،

تشكل وضعية عمال المناجم إحدى القضايا الاجتماعية الملحة داخل قطاع استراتيجي، غير أن الأهمية الاقتصادية لهذا القطاع لا تنعكس إيجابا على أوضاع العمال الذين يشتغلون في ظروف تتسم بالمخاطر العالية والهشاشة الاجتماعية وضعف الحماية وهزالة الأجور ومعاشات التقاعد.

كما لا تزال العديد من الأوراش والممرات الباطنية تشهد اختلالات خطيرة تتجلى في ارتفاع حوادث الشغل، بما فيها الحوادث المميتة المؤدية لعاهات مستديمة، نتيجة تساقط الأحجار وانهيارات الأتربة داخل الأنفاق وتقادم أو سوء صيانة الآليات والمعدات.

كما تتزايد الإصابات بالأمراض المهنية بسبب التعرض المستمر للغبار والأتربة واستعمال مواد كيميائية خطيرة، في ظل ضعف أو غياب وسائل الحماية الفردية وغياب الفحوصات الطبية الدورية وسوء التهوية داخل عدد من المسالك الباطنية، مما يشكل تهديدا مباشرا لصحة العمال وسلامتهم.

وما يزيد من تردي هذا الوضع ضعف منظومة الوقاية وعدم التفعيل المنتظم للجان الصحة والسلامة ومناديبها ومحدودية التكوين والتحسيس بمخاطر العمل المنجمي، إضافة إلى غياب مستوصفات وأطقم طبية داخل عدد من المقاولات المنجمية واستمرار لجوء بعض المقاولات إلى المناولة دون ضمان التأمين عن حوادث الشغل والأمراض المهنية.

السيدة الوزيرة،

إن واقع الحال يتجاوز التصريحات الحكومية، حيث لازلنا نسجل خروقات لمدونة الشغل والنظام الأساسي لمستخدمي المقاولات المنجمية، الذي لازال متعثرا، خاصة فيما يتعلق بتنظيم العلاقة بين الشركات المنجمية ومقاولات المناولة، وهو ما أدى إلى هشاشة عقود الشغل وغياب الاستقرار المهني وتفاوت واضح في الحقوق بين عمال يشتغلون داخل نفس المواقع المنجمية، ناهيك عن استمرار ممارسات تمس الحق في التنظيم والحريات النقابية وعدم احترام دورية الحوار الاجتماعي والتنصل من تنفيذ الالتزامات الواردة بالمحاضر الموقعة، إضافة إلى طرد العمال لأسباب نقابية دون تسوية أوضاعهم.

السيدة الوزيرة،

متى ستتجاوز وزارتكن التصريح بتتبعها عن كثب نشاط المقاولات المنجمية والإجراءات العقابية التي تطبق عند الضرورة إلى اتخاذ إجراءات عملية ومستعجلة لحماية عمال المناجم، عبر مراجعة الترسانة القانونية المتعلقة بهم والتي أصبحت متجاوزة.

إزاء كل هذا، فإننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نطالب بـ:

- احترام دورية عقد لجنة الصحة والسلامة وتفعيل دور مناديبها وتعزيز استقلاليتهم وضمان الحماية اللازمة لهم؛
- وضع استراتيجية فعالة للوقاية من حوادث الشغل والأمراض المهنية؛
- تسريع إخراج نظام أساسي منصف لمستخدمي المقاولات المنجمية بشكل تشاركي وتوافقي، يراعي تطلعات شغيلة القطاع، من خلال مسار الحوار الاجتماعي يضبط اللجوء إلى المناولة ويضمن الاستقرار المهني واحترام الحريات النقابية ومأسسة الحوار الاجتماعي على جميع المستويات القطاعي وعلى صعيد المؤسسات والمقاولات من الباطن، إلى جانب تحسين الأجور وإقرار تعويضات عادلة، تأخذ بعين الاعتبار طبيعة العمل المنجمي وظروفه المهنية والاجتماعية والجغرافية.

وأخيرا، نؤكد على ضرورة إرجاع كافة المطرودين لأسباب نقابية وتسوية

أوضاعهم الإدارية والمادية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة في 20 ثانية إيلا بغيتو.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس.

هاذ الشي علاش تكلمت على مشروع القانون رقم 72.24 اللي غادي يوصل إن شاء الله غنصوتو معنا عليه، لأنه فيه بطاقة العامل المنجمي اللي غتمكنو باش يكون عندو حتى هو الحماية الاجتماعية، التغطية الصحية الإجبارية ومدخلين فيه أيضا..

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت، السيدة الوزيرة.

السؤال السادس موضوعه "دعم وتنفيذ مشاريع الطاقة الشمسية ببلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

أخواتي المستشارات إخواني المستشارين،

عن دعم وتنفيذ مشاريع الطاقة الشمسية ببلادنا، نسائلكم السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة المحترمة، للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وشكرا السيد المستشار المحترم على السؤال ديالكم على مشاريع الطاقة الشمسية.

فكما قلت، احنا سرعنا الوتيرة ديال التراخيص منذ أكتوبر 2021 بأكثر من 64 مشروع اللي ترخص، منهم 47 مشروع في الطاقة الشمسية بواحد القدرة اللي كتجاوز 1.5 جيكاوات 1500 ميكاوات، وطبعا هاذ الشي غادي يتزاد في أفق 2030، وكاين واحد المجموعة ديال التغييرات اللي درنا في إطار المستوى التشريعي والتنظيمي كيف ما قلت القانون 82.21 والقانون 40.19 اللي كيفتح المجال أمام مختلف الفاعلين كيف ماكان باش ينتج ويسوق التسويق ديال الطاقة الكهربائية الشمسية، مع طبعا تبسيط المساطر وتعزيز الشفافية.

حددنا مناطق اللي مخصصة للمشاريع الشمسية (le zoning) باش نوضحو الوعاء العقاري اللي متاح، بدات كتنشر الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء، منذ أن غيرنا القانون في تاريخ 30 يناير، من كل سنة القدرة الاستيعابية للمنظومة الكهربائية، هاذ الأسبوع الماضي نشرت واحد الارتفاع فهاذ القدرة الاستيعابية بأكثر من 44% فيما يخص مشاريع الطاقة الشمسية، هاذي خطوة جد مهمة في تطوير سوق الكهرباء الوطنية، من قبل ماكانش عندنا أي شفافية فهاذ القدرة الاستيعابية قبل ما نديروها فهاذ السنتين الماضيتين.

وكاين أيضا التعريفات المحددة من طرف الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء اللي كانت من قبل كانت كتحددها (l'ONEE[7])، كان كيحددها المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، كان كيمشيو عندو المستثمرين ولا أنتوما ملي كتبغيو تحطو الألواح الشمسية فوق (le parking) ديالكم ولا فوق العمارة ديالكم، وماكانش واحد الشفافية فهاذ التعريفات.

فاليوم الحمد لله الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء ولات كتحدد هاذ التعريفات، وإيلا شفتو هاذ التعريفات أقل إيلا اخذيت شبكة النقل ديال المستوى المتوسط، كاين واحد الانخفاض ديال 26% ديال تعرفة النقل ديال هاذ الطاقات النظيفة.

فلذلك، كاين واحد المجموعة ديال التحسنات اللي تدارت فهاذ السنتين الماضيتين اللي غتمكنا من تسريع مشاريع الطاقة الشمسية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس المحترم، في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، نسجل السيدة الوزيرة، أن بلادنا بذلت مجهودات جبارة خلال العقدين الأخيرين في مجال الانتقال الطاقي، برهان تحقيق الأمن الطاقي وتقليص التبعية الطاقية للخارج، من خلال الاستثمار في أوراش ومشاريع الطاقات المتجددة، خاصة الشمسية والريحية، تنزيلا للرؤية الإستراتيجية الاستشرافية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

وبالمقابل، نسجل أن الأرقام والمؤشرات المسجلة تعكس محدودية النتائج المحققة في المغرب، التراجع إلى المرتبة 70 عالميا في مؤشر الانتقال الطاقي سنة 2025، والفاتورة الطاقية لا زالت مرتفعة إذ تتجاوز 99 مليار درهم جراء اعتماد بلادنا على الطاقات الأحفورية المستوردة.

في المقابل، نسجل إيجابا، السيدة الوزيرة، ارتفاع نسبة توليد الكهرباء

[7] **O**ffice **N**ational de l'**E**lectricité et de l'**E**au.

من الطاقات المتجددة إلى 46% سنة 2025، وهي نسبة تجعلنا نقترب من الهدف المسطر، وهو 52% في أفق سنة 2030.

ثانيا، على هذا الأساس، واستحضارا لحاجيات بلادنا في مسار الانتقال الطاقي إلى الانتقال من كون الطاقات المتجددة مكملة للطاقة التقليدية، نحو أفق جعلها بديلا طاقيا متكاملا، فإننا نسجل في الفريق الحركي ما يلي:

- أولا: دعم الاستثمار في مجال هذه الطاقات والعمل على تعميمها مجاليا؛

- ثانيا: اتخاذ التدابير التشريعية القائمة، خاصة ذات الصلة بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية وإخراج نصوص تنظيمية تمكن من تبسيط المساطر الإدارية والتقنية، قصد تمكين الاستعمال المنزلي من حق ضخ فائض الطاقة في الشبكة، من خلال استلهام التجارب النموذجية الناجحة كتجربة الأردن المعتمدة منذ 2012؛

- ثالثا: إقرار برنامج لدعم وتحفيز الأسر، خاصة في المناطق القروية والجبلية لتحفيز الاستعمال الفلاحي للطاقات المتجددة؛

- رابعا: دعم ومواكبة مختلف القطاعات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية لتشجيع استعمال الطاقة البديلة؛

- خامسا: اتخاذ تدابير جبائية محفزة على استيراد وإنتاج الآليات اللوجيستيكية ذات الصلة بهذه الطاقات ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة في المجال وتوسيع مجالات التكوين في هذه القطاعات الاستراتيجية الواعدة.

السيدة الوزيرة،

عندنا طلب واحد، هوما المناطق الجبلية والقروية خص هاذاك المراسيم يخرجو للوجود، لأن الناس كتستعمل هاذ اللوحات الشمسية، وبالتالي في حالة ما إيلا كانو ناس اللي تعطى ليهم الدعم لهاذ المناطق، غادي يحل لينا واحد المشكل كبير جدا فهاذ المناطق هاذي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة في حدود 20 ثانية، التعقيب.

تفضلوا.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

هو شكرا، السيد المستشار، اللي تكلمتو على المناطق الجبلية، لأنه دابا من بعد زلزال الحوز، تمكنا أن برهنو أنه الطاقة الشمسية مع التخزين ديال الطاقة الكهربائية بشراكة مع شراكة أجنبية، تمكنا أننا نرجعو الكهرباء للمناطق اللي تضررت بالحوز بطريقة سريعة وأقل تكلفة من الشبكة الكهربائية الداخلية.

وأيضا، بغيت غير نقول أنه هاذ المنظومة..

بلاش.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السابع موضوعه "وضعية شغيلة قطاع البيئة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل، لتقديم السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

كنساءلكم حول أوضاع شغيلة قطاع البيئة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة المحترمة، للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا.

أولا، شكرا السيد الرئيس المحترم والسيدة المستشارة المحترمة.

هو وضعية شغيلة قطاع البيئة مراهنة بواش قطاع البيئة كيقدر يدير تفتيش و(le contrôle) أو لا، لا، لأنه عليها احنا بغينا أول حاجة بغينا ندیروها هو تعزيز الشرطة البيئية، لأنه اختصاصات الوزارة أولا وقبل كل شيء هو المراقبة والمراقبة والمراقبة.

فلذلك، أولا، بدينا بنشر المرسوم 2.25.432 اللي كيتعلق بتنظيم وكيفية سير الشرطة البيئية، وسعنا المهام ديال هاذ الشرطة البيئية باش تشمل المراقبة ديال الأنشطة البيئية المختلفة، بحال الوحدات الصناعية وشبه الصناعية والتحري عن المخالفات البيئية وتحرير المحاضر اللي كتعلق بها ودعم الإدارات المعنية بكل مكوناتها بتطبيق القوانين البيئية، وينسقو مع جميع الجهات الأخرى، بما فيها طبعا النيابة العامة وباقي الإدارات.

وعززنا الشرطة البيئية بأطر وكفاءات، خصصنا هاذ السنة 10 مناصب مالية لجهاز الشرطة البيئية، لأول مرة منذ سنوات، وكتعمل طبعا الوزارة على دعم هاذ القدرات البشرية والتقنية عبر تنظيم دورات تكوينية لفائدة المفتشين البيئيين على المستويين الوطني والمحلي، واليوم كنشتغلو مع هاذ الشرطة البيئية، باش نعززهم حتى بتقنيات جديدة، وغنتكلم عليها إن شاء الله في مرة مقبلة، لأنه مازال ما اعطونا الغلاف المالي لذلك، وتقنية جديدة اللي غتمكنا باش ندیرو المراقبة البيئية بشكل أنجع وبطريقة أسرع، باش نقدرو إيلا كان شي واحد كيلوث البحر أو لا الساحل أو لا الهواء، نقدرو نفتشوه بالبرهان، بطريقة أسرع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة المستشارة المحترمة، في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس والسيدة الوزيرة على الجواب ديالكم.

هو جيد جدا أننا نوسعو فعلا كيفما قلتو مهام الشرطة البيئية، ولكن هذا غير جوابا مباشرة على الجواب ديالكم، واش كتظنو بأن 10 المناصب ديال الشرطة البيئية هي كافية في إطار هاذ النقص الكبير اللي هو حاصل؟

لأنه رغم المجهودات المبذولة وبالنظر للتحديات الكبيرة، خصوصا التحديات المناخية مثلا، واللي كيشكل العنصر البشري فيها الدرع الحقيقي، هاذ القطاع مازال كيعاني من إشكالات بنيوية عميقة كتأثر على كفاءة الرقابة البيئية، من المظاهر ديالها غادي نعطي ثلاثة ديال المظاهر، السيدة الوزيرة:

- أولا، غياب إطار تنظيمي موحد ومتكامل ومنصف لشغيلة القطاع، حيث كيتوزعو العاملون بين موظفي ديال الإدارة المركزية والجهوية وعمال تحت التدبير المفوض والمقاولين من الباطن، الشيء اللي كيدير بيناتهم واحد التفاوت صارخ في الحقوق؛

- ثانيا، ضعف الحماية من المخاطر المهنية، لأن هاذ العاملين اللي كاينين في المطارح ومحطات التطهير السائل تيتعرضو للأخطار ديال المواد السامة، وما عندهومش شي تعويضات خاصة وتغطية استثنائية؛

- ثالثا، عدم تناسب جسامة المهام المسندة مع الموارد البشرية المتوفرة، حيث لا يتجاوز عدد مفتشي الشرطة البيئية 48 مفتش، كيف ما جا في التصريح ديالكم مؤخرا السيدة الوزيرة، وهوما نفذو كيف ما قلت السيدة الوزيرة حوالي 1200 عملية ديال التفتيش سنويا، تتشمل مراقبة المنشآت الصناعية والمقالع والمطارح ومعالجة النفايات الخطيرة.

ورغم أن هاذ المرسوم الأخير، اللي ذكرتو تقريبا المحتوى ديالو السيدة الوزيرة تيهدف إلى رفع العدد إلى نحو 80 مفتش في 2026، ولكن هاذ الرقم السيدة الوزيرة تيبقى غير كافي لتغطية التراب الوطني والتفعيل الجيد لمبدأ "الملوث المؤدي".

السيدة الوزيرة،

الكلفة ديال التدهور البيئي تتظل مرتفعة، حيث تتقدر، وكيف ما جا أيضا في التصريحات ديالكم من قبل، 32.5 مليار درهم سنويا، تقريبا 3.5% من الناتج الداخلي الخام، الشيء اللي تيشكل خسارة اقتصادية وبيئية هائلة، يمكن أننا نقلصوها بشكل كبير عبر تعزيز الرقابة والحكامة ومن خلال إنصاف الشغيلة.

لذلك، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل تنجددو الدعوة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة وعاجلة:

- أولا، إصدار نظام أساسي يوحد الإطار القانوني والمهني لشغيلة القطاع، وتيضمن مسار مهني منصف ومحفز؛

- ثانيا، إخراج نظام أساسي خاص بأعوان الشرطة البيئية كإطار قانوني وتنظيمي واضح ومتكامل تيأطر المهام ديالهم والصلاحيات ديالهم ووضعياتهم الإدارية والمهنية؛

- ثالثا، إقرار تغطية صحية تكميلية ومأسسة التعويض على المخاطر المهنية وفق معايير موضوعية وشفافة؛

- رابعا، رفع التمويل المخصص للأعمال الاجتماعية بما يضمن تجويد خدمات جمعيتها، في أفق خروج المؤسسة المشتركة للأعمال الاجتماعية، واللي طال الانتظار ديالها مع الأسف،

السيدة الوزيرة،

الاستثمار في الرأسمال البشري ماشي رفاهية، ولكن شرط أساسي لمواجهة التحديات البيئية ونجاعة الانتقال الطاقي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة المحترمة، للرد على التعقيب في حدود دقيقة.

تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

احنا متفقين على المبادئ، كاين واحد المجموعة ديال المغالطات اللي خصنا نحددوها، لأنه الجمعية ديال الأعمال الاجتماعية خدامة وتتقوم بالعمل ديالها وتتقوم بالعمل ديالها بطريقة جد تشاركية مع الوزارة ومع كل الفاعلين اللي خدامين في هاذ القطاع.

وأيضا هاذ الميدان ديال البيئة، بما أنه ميدان جد أفقي فتنشتغلو حتى مع مجموعة ديال المؤسسات اللي حتى هم خدامين معنا في هاذ القطاع لحماية البيئة، وفي آخر المطاف باقي القانون رقم 28.00 اللي اعطينا التعديل ديالو اللي هو مشروع قانون 48.23 اللي هو غادي يغير بزاف ديال الحوايج في هاذ القطاع ديال البيئة، اللي الحمد لله عوالين عليكم باش تعاونونا عليه وباش يخرج في أرض الوجود إن شاء الله على المدى القريب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

السؤال الثامن موضوعه "تشجيع الاستثمار في القطاع المعدني".

السيد الرئيس المحترم، تفضل.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا:

أي السيدة الوزيرة موضوع آفاق الاستثمار في القطاع المعدني ببلادنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة المحترمة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وشكرا السيد المستشار المحترم لطرحكم هاذ السؤال.

في الحقيقة هاذ السؤال خصو واحد نصف ساعة للإجابة، لأنه اشتغلنا بطريقة تشاركية في هاذ أربع سنوات الماضية مع الفاعلين المنجميين ومع قطاع المعادن كمؤسسات وخواص وأيضا، كما تتعرفو المنجميين التقليديين.

فلذلك، أولا اشتغلنا على تعديل الإطار القانوني اللي تينظم القطاع المعدني، تكلمت على القانون 33.13 اللي سحبنا في سنة 2021 باش ناخذو بعين الاعتبار موضوع سلسلة القيمة ديال استغلال المعادن، وبغينا نخلقو فرص شغل جديدة وكريمة لهاذ العاملة وقيمة مضافة طبعا للصناعة المعدنية الوطنية.

وأهم مستجدات هاذ المشروع ديال القانون اللي بغينا نعاودو نطرحوه راه فايت تكلمنا عليها:

- أولا، إدراج تدابير خاصة بالمعادن والاستراتيجية والمعادن الحرجة، باش نسلطو الضو على الدور المحوري ديال يقدر يطالع بهاذ المجال؛

- كاين بعض المقتضيات اللي تتهم تدبير التراث المعدني بتبسيط ورقمنة المساطر الإدارية، وهاذ الشي باش يرجع اختصاصات الدولة واختصاصات الوزارة؛

- وإحداث السجل المعدني الوطني الرقمي، اللي غادي يتطلق.. اللي غادي يتم الإطلاق ديالو إن شاء الله في هاذ الشهر، وهاذ السجل المعدني الوطني مدمج موجه طبعا للفاعلين والمستثمرين المعدنيين، وغادي يمثل هاذ النظام وسيلة أساسية لتتبع وضعية الرخص المعدنية؛

- وإقرار أيضا مبدأ المحتوى المحلي، غادي تعطى الأولوية في توظيف اليد العاملة المحلية من ذوي المهارات والتقنيات المطلوبة؛

- كاين واحد الشق الثاني اللي تيخص منطقة (la CADETAF[8]) كيف ما تتعرفو اشتغلنا أيضا على تعزيز الهيكلة ديال النشاط المنجمي التقليدي في المنطقة المنجمية ديال تافيلالت وفكيك، وفتحنا هاذ المنطقة للمستثمرين أيضا بشراكة مع السلطات المحلية ومع الفاعلين المحليين في هاذ المنطقة؛

- فعلنا آلية الحكامة اللامركزية، وأيضا كان أول اجتماع ديال المجلس الإداري ديال هاذ المركزية في 2023، منذ سنوات، آخر اجتماع كان تدار في الرشيدية كنت ترأستو في أواخر سنة 2025، وقمنا بزيارات ميدانية لأوراش الاستغلال المعدني التقليدي، وهاذ الشي أكد على الأهمية اللي تتوليه الوزارة لإعادة هيكلة هاذ النشاط المنجمي التقليدي؛

- أيضا كاين - كيف ما تكلمت عليه - تأهيل التراث المعدني الوطني؛

- وكاين أيضا تقوية البنية التحتية الجيو علمية وغادي يكون أيضا واحد الانطلاق ديال واحد طلبات العروض في شهر فبراير أيضا، اللي تتخص على وجه الخصوص المناطق المنجمية ديال درعة - تافيلالت.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس المحترم، في إطار التعقيب.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا:

شكرا السيد الرئيس.

احنا ما تنشكوش بأنه الحكومة والوزارة عندها واحد الإرادة قوية وجدية للنهوض بهاذ القطاع ديال الاستثمار في المجال التعديني، وخاصة في واحد الظرفية دولية اللي عليها واحد التسابق وواحد الصراع على المعادن الاستراتيجية والمعادن النفيسة وواحد الوقت اللي فيه واحد المعادن ولات تدخل في بسط الدبلوماسية الاقتصادية.

أنا ملي طرحنا هاذ السؤال، ولا عاودنا طرحنا هاذ السؤال، كانو ثلاثة أسباب:

السبب الأول، القطاع التعديني تيساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في الناتج الداخلي ديال بلادنا بـ 10%، هذا إيلا ضفنا له الفوسفاط، الفوسفاط بوحديتو (le chiffre d'affaire à l' export) يعني رقم المعاملات للتصدير وصل في هاذ 2025 لـ 100 مليار درهم، وأنا بحثت شحال تيشكل المعادن أخرى غير الفوسفاط يمكن قريت واحد المبلغ ديال 60 مليار درهم إلى آخره، بمعنى أنه المعادن بوحدتها راه القيمة المضافة ديالها والمساهمة ديالها في الناتج الداخلي راه ضعيفة جدا، لهذا السبب الأول.

السبب الثاني، أنه هاذ لقيت الاستثمار في القطاع التعديني أو القطاع التعديني في المغرب مازال تيغلب عليه في المجمل ديالو طبعا احنا باقي تنأكد بأنه ملي تنهضرو على المعادن كنخرج الفوسفاط لأن الفوسفاط غادي بواحد الوتيرة مهمة ووتيرة كبيرة جدا.

قلت بأن هاذ القطاع التعديني كيغلب عليه الطابع الريعي، السبب الرئيسي الأساسي هو أنه الصناعة التحويلية في هاذ القطاع ديال المعادن ضعيفة جدا، كيما تنستخرجو المعادن كيما تنصدروها، وبالتالي كنحرمو بلادنا أولا من واحد القيمة المضافة كبيرة، تنحرموها مناصب شغل إلى آخره، حتى الناس ولا المقاولات اللي استثمرو في هاذ القطاع، راه اليوم تيعانو الأمرين من حيث الولوج إلى التمويل، من حيث الإطار الضريبي، من حيث البنية التحتية، إلى آخره.

السبب الثالث، القطاع التعديني والاستثمار الجدي فيه هو محرك للتنمية المجالية، خاصة في العالمين القروي والجبلي، واحنا تنهضرو وهضرتو قبيلة على

[8] **C**entrale d'**A**chat et de **Dé**veloppement de la région Minière du **Ta**filalet et de **F**iguig.

درعة وتافيلالت والأطلس والجنوب اللي كيلعبو فيها المعادن دور أساسي ومهم جدا.

الخلاصة، الاستثمار في القطاع التعديني خارج الفوسفاط يحتاج اليوم إلى استراتيجية متكاملة وذات أثر مباشر، فيها مراجعة المنظومة القانونية اللي تذاكرتو عليها، السيدة الوزيرة، وفيها خلق مؤسسة خاصة كتعني بهاذ الموضوع وتتواصل مع المستثمرين وكتستمع لهم، وفيها طبعا خلق بيئة وبنية ضرورية لهاذ الاستثمار.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الرئيس.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السؤال التاسع موضوعه "تحديث البنية التحتية المخصصة لطرح النفايات الصلبة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

عن تحديث البنيات التحتية المخصصة لطرح النفايات الصلبة، نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة المحترمة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة الانتقال الرقمي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وشكرا السيد الرئيس المحترم اللي طرحتو هاذ السؤال.

البنية التحتية المخصصة لطرح النفايات الصلبة، فإيلا عقلتو، كنت قدمت في المجلس الموقر تقييم ديال البرنامج الوطني للنفايات المنزلية ما بين 2008-2022، كنت قدمتو هنا في هاذ المجلس الموقر، وكنا تكلمنا في ذاك الوقت أنه تبين لنا بالفعل أن لم تعد العملية ديال جمع النفايات والطمر ديالها بدون فرز نموذجا يمكن الاستمرار في العمل به، أنا تنظن بأننا كنا كلنا متفقين في هاذ المجلس.

كاين طبعا مشاكل بيئية اللي تطرح، خصوصا لما كيكون واحد الإنتاج ديال واحد العصارة اللي تهدد بشكل خاص الموارد المائية، ولكن أيضا كاين واحد الهدر ديال المواد القابلة للتثمين وكاين أيضا مشاكل مالية، لأن في آخر المطاف راه الجماعات هي اللي تتحمل التكلفة ديال هاذ العملية.

في هاذ المواد اللي قابلة للتثمين كيكون الطمر ديالها بدون تدوير أو تثمين.

فانطلاقا من هاذ الخلاصات كنا بلورنا رؤية جديدة بالتدبير المندمج والمستدام للنفايات، واشتغلنا على واحد المجموعة ديال الأوراش، الجماعات اللي ما كتجاوزش الكمية ديال النفايات المنزلية المنتجة ديالهم 50.000 طن سنويا اعطيناهم واحد النموذج ديالهم بوحدهم بالأساس الجماعات القروية، مع مراعاة القدرات ديالها المادية والبشرية، واشتغلنا أيضا على تعزيز الإطار القانوني بإدخال وإعداد المشروع ديال القانون 48.23 اللي كيعدل القانون 28.00 اللي كيتعلق بتدبير النفايات، مع طبعا إدراج مبادئ الاقتصاد الدائري ضمن المقتضيات ديالو.

ولكن واحد النقطة أخرى، باش نفعلو هاذ الشي كانت واحد الاتفاقية إطار اللي كانت المصادقة عليها من طرف وزارة الداخلية، وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة ووزارة الاقتصاد والمالية وجهات المملكة الاثني عشر خلال شهر دجنبر 2024 في طنجة.

هاذ الاتفاقية ملي اتفقنا عليها فيها تقريبا 27 مليار ديال الدرهم كتروم أولا إرساء واحد الإطار شامل لتمويل وإنجاز مراكز الطمر التقني ومراكز الطمر والتثمين ديال النفايات، واحنا كنا زدنا فيها واحد النقطة جد بسيطة، احنا مستعدين باش نشتغلو مع الجماعات اللي بغاو يشتغلو معنا في الفرز الانتقائي، لأنه مآمنين أنه إيلا ما درناش شي شوية ديال الفرز الانتقائي وفرص الشغل اللي غتكون بهاذ الفرز الانتقائي ما غنقدروش نلقاو الحلول لهاذ المشاريع ديال التأهيل وديال المطارح وأيضا إغلاق..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيدة الوزيرة المحترمة.

السيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترم،

متفقون معكم بأن بلادنا بذلت مجهودات كبيرة ومتواصلة لتطوير استراتيجيات فعالة وناجعة، بغية تحديث البنيات التحتية المخصصة لطرح النفايات الصلبة، وذلك للمساهمة في الحفاظ على البيئة والحد من التلوث، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية في هذا الإطار، وتماشيا مع البرنامج الحكومي الذي جعل من النهوض بمجال الحفاظ على التوازنات البيئية في صلب السياسات الحكومية.

كما يأتي كذلك مع كل الالتزامات الوطنية والدولية لمملكتنا الشريفة في المحافظة على الوسط البيئي السليم.

ورغم هذا التطور الحاصل في تدبير هذا القطاع والنجاحات التي حققها في العديد من المدن الكبرى والمحاور الاقتصادية الرئيسية ببلادنا، إلا أنه لازالت العديد من المناطق في المغرب العميق والمناطق ذات الطابع الجبلي

تعاني من خصاص في البنية التحتية لمعالجة النفايات، حيث لازالت العديد من المصالح التقليدية تعتمد على الطمر والحرق في معالجة المخلفات المنزلية، دون أن نغفل استفحال مشكل الفرز العشوائي للنفايات، فضلا عن غياب عملية التدوير، مما يؤثر بلا شك على تلوث التربة والمياه الجوفية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

ألفت نظركم إلى وضعية جهة بني ملال - خنيفرة التي تعاني من ضعف واضح في التجهيزات الأساسية، حيث تغيب مراكز الفرز المتخصصة، وتسجل ندرة في المطارح المراقبة، إلى جانب انعدام وحدات تثمين النفايات الطاقية.

أما مركز طرح النفايات الصلبة المتواجد بمدينة خنيفرة، فرغم اعتباره من أنجح المراكز على الصعيد الوطني، إلا أنه يواجه تحديات كبيرة تتعلق أساسا بموقعه القريب من الطريق الوطنية وضعف فعالية المردودية، نتيجة استقباله لكميات محدودة من النفايات، إضافة إلى نسبة تثمين منخفضة، كما أنه يعاني من ضعف التمويلات المخصصة لتسيير هذا المطرح.

وفي ظل هذه الوضعية نطالبكم، السيدة الوزيرة، بتنزيل برامج جهوية من الجيل الجديد بشراكة مع جميع المتدخلين، تراعي خصوصية المجال الترابي.

وفي هذا الإطار جيتو فالجواب ديالكم على الاتفاقية الإطار، السيدة الوزيرة، تكون قادرة على ترجمة السياسات المحلية في البعد البيئي، من خلال تكوين كفاءات متخصصة في طرح النفايات الصلبة وتثمين النفايات الصلبة.

وكذلك نطالبكم بتنزيل مخرجات المناظرة الوطنية حول الجهوية المتقدمة، التي همت بالأساس تحديث منظومة البنية التحتية المخصصة للنفايات الصلبة، وذلك من خلال تنزيل اتفاقية الشراكة مع المجالس المنتخبة لتمويل مشاريع تحديث هاته البنية المخصصة للنفايات.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال العاشر موضوعه "تثمين الموارد البشرية بقطاع الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة".

الكلمة للمستشار المحترم خالد السطي أو المستشارة المحترمة لبنى علوي لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

لا نختلف على الأهمية ديال الموارد البشرية بصفة عامة، لكن سؤالنا اليوم ينصب حول الموارد البشرية بالقطاع ديالكم وكذلك بالمؤسسات اللي تحت الوصاية اللي عندكم مسؤولية مباشرة عليها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة المحترمة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وشكرا للسيد المستشار المحترم اللي سولتو على تثمين الموارد البشرية في قطاع الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة في الوزارة وفي المؤسسات تحت الوصاية، وتنظن تتكلم حتى على الوزيرة كعامل بشري فهاذ الموارد البشرية.

كيف ما كتعرفو الوزارة كتولي واحد الأهمية جد بالغة لتثمين الموارد البشرية، لأن أولا ركيزة أساسية لإنجاح الأوراش اللي كنشتغلو عليهم، وهي أوراش سيادية إستراتيجية، كاين مجموعة ديال الضغوطات من داخل ومن خارج المغرب اللي كتتعلق بإنجاح السياسات العمومية فهاذ القطاعات، فلذلك الأداء والجودة ديال الخدمات العمومية هي جد مهمة، وهاذ الشي كيكون عندو واحد الوقع جد مباشر على المغربي والمغربية فهاذ الإطار.

الرؤية الإستراتيجية ديال الوزارة هي عرفتوها منذ 2021:

- إرساء إدارة حديثة قائمة على الكفاءة والاستحقاق والتحفيز؛
- تكافؤ الفرص وتحسين ظروف العمل وتعزيز الاستقرار المهني، هوما طبعا أول حاجة اشتغلنا عليها هو وضع هيكلة تنظيمية جديدة للوزارة في 2023؛
- والتركيز على الاختصاصات الأصيلة ديال الوزارة.

مما ساهم في تثمين الموارد البشرية وتجويد العمل لتحقيق الأهداف المسطرة لإنجاح هاذ البرامج والمشاريع في مجالات الطاقة والمعادن والبيئة والتنمية المستدامة.

وكيفما عرفتو هاذ الشي درناه باش نواكبو أيضا الهيكل التنظيمي ديال مجموعة ديال 11 مؤسسة عمومية اللي تحت وصاية الوزارة.

وطبعا كاين أيضا في إطار التثمين ديال هاذ الموارد البشرية تبنينا واحد رؤية جديدة لجرد الكفاءات اللي كتوفر عليها الوزارة بهدف تحديد الحاجيات من الموارد البشرية والكفاءات المطلوبة باش يكون الرجل والمرأة المناسبة في المكان المناسب.

- الحرص على إجراء امتحانات ديال الكفاءات المهنية بشكل منتظم؛
- فتح باب الترشيح لشغل مناصب المسؤولية الشاغرة وكاين مجموعة ديال فتح باب الترشيح بطريقة جد منتظمة بما فيها مناصب المسؤولية؛
- الانفتاح على الفرقاء الاجتماعيين من خلال عقد لقاءات مع النقابات الممثلة في الوزارة لتدارس العديد من القضايا اللي كتهم وضعية الموظفين؛
- وكيفما تتعرفو، من أجل إرساء أسس تكوين جماعي وخلق إطار تشاوري، عملنا على تنظيم الجامعة الصيفية للوزارة اللي انعقدت الدورة الأولى ديالها بمدينة مراكش في 2023 وكملناها طبعا في ابن جرير في سنة

2025 اللي مكنتنا أيضا من إرساء نعطيو الدور للعامل البشري في الوزارة والمؤسسات تحت الوصاية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم، في إطار التعقيب.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيدة الوزيرة.

بطبيعة الحال ما نختلفوش معكم في الأهمية والاستراتيجية ديال قطاع الطاقة والمعادن، السيدة الوزيرة، كذلك الموارد البشرية في حاجة إلى تحفيز أكثر مما أشرتم إليه من خلال الجواب ديالكم.

بطبيعة الحال أيضا إشكال آخر، السيدة الوزيرة، اللي هو هجرة الأدمغة اللي بلادنا محتاجها، وهاذ الأدمغة اللي المغرب محتاجها خصوصا في الميدان ديال مختلف الأساسيات اللي عندكم في الوزارة أو اللي كتشتغلو عليها، خصوصا فيما يخص لا الطاقات المتجددة ولا المعادن إلى آخره ولا البيئة.

هاذ الناس علاش كيهاجرو السيدة الوزيرة؟ لأن ما لقاوش التحفيز في بلادهم وهذا مع كامل الأسف.

من طبيعة الحال كذلك لا بد كذلك نقولو على أن الأطر اللي عندكم فعلا في حاجة إلى مزيد من الأمور اللي عندها علاقة بالتقنيات ديال الاشتغال، في حاجة إلى التكوين المستمر، إلى التحفيز، إلى الترقية تكون في الوقت ديالها.

أيضا، لا بد كذلك، السيدة الوزيرة، وهنا نذكركم اسمحي لي في فبراير 2022، السيدة الوزيرة، جاوبتيني على سؤال ديال النظام الأساسي لمستخدمي المقاولات المنجمية، في 2022 قلتي راه في مسطرة المصادقة، راه الولاية الحكومية سالات، فين وصل هاذ المشروع؟ وكنعتقد أن هاذ النظام الأساسي ديال المقاولات المنجمية غادي يحل إشكالات كثيرة جدا لمختلف الأمور اللي عندها علاقة بالوزارة ديالكم بما فيها باقي المؤسسات العمومية.

أيضا لا بد كذلك المكتب اللي صادقتو عليه تحول لشركة المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن، السيدة الوزيرة، نذكرك على أن المتقاعدين ديالو يعانون ما عندهمش التقاعد، ما استفدوش من (l'RCAR[9]) على غرار باقي المؤسسات العمومية، عندهم فقط (CIMR[10])، يعني ديال القطاع الخاص، كتبقى لهم 45% من الأجر ديالهم، بالإضافة إلى أنه ما كيستفدوش من التعويضات العائلية والعدد ديالهم كنعتقد كيتجاوز 1400 واحد.

أيضا لا بد كذلك ما نغفلوش، السيدة الوزيرة، القضية ديال شركات المناولة المرتبطة بالأنشطة والأعمال ديال المكتب الشريف للفوسفاط، لا من خلال الحماية الاجتماعية والتحفيزات وإعادة الإدماج التدريجي، خصوصا في مدينة خريبكة.

وبالمناسبة، هذا كان كذلك محور سؤال وجهناه لك، السيدة الوزيرة، منذ دجنبر 2024، ولم نتلق لحد الآن الجواب ديالو، على اعتبار أن كنعرفو تشغيل النظام بالمجمع الشريف للفوسفاط متوقف منذ 2012، شركات المناولة، السيدة الوزيرة، لا تحترم دفاتر التحملات وتتحايل على القانون، وهاذ التحايل على القانون كيجعل الناس ما يستفدوش من مجموعة ديال الخدمات بما فيها الترسيم، ما كيستفدوش كذلك من الترقيات، من الزيادات إيلا كانت الزيادات، أيضا بطبيعة الحال هاذ الشريحة اللي كتشتغل بالقطاع منذ سنوات بسبب عقدة عمل كيتحرمو كذلك من الانتخابات المهنية وظروف عمل غير ملائمة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الحادي عشر موضوعه "تشجيع المشاريع الجهوية للطاقة"، أجل بطلب من أصحابه.

السؤال الثاني عشر والأخير وموضوعه "الملف المطلبي لشغيلة المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

عن الملف المطلبي لشغيلة المركز الوطني للطاقة والعلوم النووية، نسائلكم السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة المحترمة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وشكرا السيدة المستشارة المحترمة على طرحكم هذا السؤال اللي احنا جد فخورين بالمركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية، (le CNESTEN[11])، معلمة تاريخية ديال المغرب، معلمة في ميدان البحث والتطوير في الطاقات النووية والتقنية وبطريقة...

فما يخفاش عليكم فاحنا جد فخورين بالمركز الوطني للطاقات والعلوم والتقنيات النووية لأنه واحد المركز جد مهم، معلمة تاريخية في المغرب ديال البحث والتطوير في الطاقات التقنية الجد الحديثة، وطبعا وفي التطبيقات

[9] **R**égime **C**ollectif d'**A**llocation de **R**etraite.

[10] **C**aisse **I**nterprofessionnelle **M**arocaine de **R**etraite.

[11] **C**entre **N**ational de l'**E**nergie des **S**ciences et des **T**echniques **N**ucléaires.

النووية السلمية على مستوى الوطني ومشتغلين معهم في هاذ المجال على الصعيد الوطني وحتى على الصعيد الدولي مع الشركاء ديالنا الدوليين وفي القارة الإفريقية.

فيما يخص الملف المطلبي ديال الشغيلة، احنا اشتغلنا عليه وكان واحد المجموعة ديال الجهود اللي تبذلت في هاذ 3 سنوات الأخيرة بتنسيق طبعا مع المركز ووزارة الاقتصاد والمالية، اتخذنا مجموعة ديال الإجراءات الملموسة لتحفيز وتثمين الموارد البشرية، رفعنا منحة ديال المخاطر مرتين خلال سنة 2025 بدعم من الوزارة الوصية، الذي لم يتم منذ سنة 2005، اعملناها في 2025، قمنا بتعديل النظام الأساسي الخاص بالباحثين برفع الحصيص السنوي بالترقية من 33 إلى 36%.

ويجب الإشارة، أنه تم تعديل هاذ النظام سنة 2017 واستفاد منه باحثون ومهندسين وتم تعويض الأطر الأخرى بطريقة غير مباشرة، كان عملنا تفعيل ديال مخرجات الحوار الاجتماعي المركزي المتعلقة بالزيادة في الأجور برسم سنة 2024 و2025.

طبقنا التعديل الخاص بالضريبة على الدخل ابتداء من يناير 2025، وأيضا عالجنا وسالينا من منحة المردودية لفائدة الباحثين والمهندسين المحالين على التقاعد ابتداء من سنة 2023، فاشتغلنا عليها حتى هي وحرصنا على إجراء عمليات الترقية لجميع الفئات ديال الموظفين ديال المركز على نحو دابا سنوي منتظم، وذلك حسب القوانين والإجراءات الجاري بها العمل، وبإشراك طبعا مع الفرقاء الاجتماعيين واستافدو كل الموظفين ديال المركز من برامج التكوين المستمر، هذا حتى هو كان مطلب على الصعيد الوطني والدولي في مختلف المجالات ديال الاشتغال ديال المركز، ودعمنا وعززنا أيضا البرامج والأنشطة ديال جمعية الأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي المركز.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة المستشارة المحترمة، في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة سلمى زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين،

تعيش شغيلة المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية بالمعمورة أوضاعا غير مشجعة، رغم المكانة التي تحتلها هذه المؤسسة العمومية الاستراتيجية التي تضم المفاعل النووي الوحيد ببلادنا، ورغم الأدوار المهمة التي تضطلع بها.

أمام هذا الوضع الذي لا يبعث على الارتياح والذي يدفع العدد من مستخدمي المركز إلى التفكير في العمل خارج أرض الوطن والبحث عن آفاق أرحب.

إذ نعبر عن تضامننا مع المطالب المشروعة والعادلة لشغيلة المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية، فإننا ندعوكم، السيدة الوزيرة، إلى ضرورة الإصغاء إليهم والارتقاء بأوضاعهم والتجاوب الفوري مع مطالبهم، وخاصة إقرار نظام أساسي دائم يرقى إلى مستوى تطلعاتهم، يضمن حقوقهم واستقرارهم الوظيفي ويعيد الاعتبار إليهم، وليس نظاما أساسيا مؤقتا كالحالي الذي أصبح متجاوزا ولا يساير التحولات التي يشهدها القطاع، إذ ندعوكم السيدة الوزيرة، إلى إحداث السلم 27.

وفي هذا الإطار، نود لفت انتباهكم كذلك، السيدة الوزيرة، إلى هزالة معاش التقاعد الذي يحصل عليه متقاعدو هذه المؤسسة والانخفاض الكبير الذي تعرفه هذه الأجرة التي يصل أحيانا إلى 60%، إضافة إلى عدم صرف المنحة المسماة "خارج الميزانية" المخصصة لمستخدمي المركز عن سنوات 2023، 2024، 2025، التي لم تصرف إلى حدود اليوم.

بالإضافة إلى ضعف منحة التعويض عن الأخطار التي لا تعكس حجم الأخطار المهنية التي تهدد حياتهم، وعدم تكافؤ الفرص في التكوينات والتدريبات التي يتم القيام بها في الخارج.

هذا، ناهيك عن العديد من القضايا المتعلقة بأوضاع بعض الفئات التي لازالت تنتظر الالتفات إليها وفي حاجة ماسة إلى إيجاد حلول لها، ويتعلق الأمر بإضافة مبدأ الترقي بالمباراة لفئة الأطر والأطر العليا للتمكين وأعوان التمكين والتمكين الممتاز، وإدماج حاملي دبلوم الإجازة العلمية قبل نهاية 2006 في النظام الجديد للمهندسين، وحاملي دبلوم الدكتوراه بعد 2018 في النظام الجديد للباحثين، وتسوية وضعية الدكاترة الباحثين الذين تم إقصاؤهم من منحة الأخطار.

السيدة الوزيرة،

إن مطالب شغيلة المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية واضحة ومشروعة، ونعتبر في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن الحوار الجاد والمسؤول والحقيقي ..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة المستشارة المحترمة، انتهى الوقت.

السيدة الوزيرة المحترمة في بضع ثوان.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة المستشارة المحترمة،

كوني على يقين أن الوزارة لن تدخر أي جهد باش تواصل تحفيز جميع

فئات الموارد البشرية العاملة في المركز.

تكلمت على هجرة الأدمغة، ماكاين ما أحسن من وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة اللي عاشت أكثر من 25 سنة في المهجر باش تفهم الوضعية ديال هاذ الباحثين في الدكتوراه اللي تيشتغلو في هاذ المركز.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيدة الوزيرة المحترمة.

ونشكر السيدة الوزيرة المحترمة على مساهمتها القيمة معنا.

وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفوية.

ورفعت الجلسة.